وظائف الضمير في الجملة دراسة في التركيب

د . إبراهيم جميل محمد إبراهيم *

تقديم :

يدور هذا البحث حول " وظائف الضمير في الجملة دراسة في التركيب " حيث إن الضمائر لها في اللغة وظيفة خاصة ، وأهمية كبيرة ، والضمائر تكتسب أهميتها من أكثر من ناحية ، فإنها نكتسب أهميتها بصفتها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات والجمل المتتالية ، فقد يحل الضمير محل كلمة أو عبارة أو جملة أو عدة جمل ، وأيضا لكونها تربط بين أجزاء النص المختلفة ، شكلا ودلالة ، داخليا "Endophoric" وخارجيا "Exophoric" وسابقة "Anaphoric" ولاحقة "Cataphoric" . ولهذه الأهمية لم يغفل القدماء والمحدثون دورها ، فقد لفتت ضمائر العربية النحاة واللغويين ، فسجلوا استعمالاتها وبحثوا في طبيعتها ودلالاتها ومواقعها ، كما تمثل اهتمامهم بالضمائر في الحديث عن مرجعيتها القبلية (أي عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة ، وهذا هو الأصل في مرجعية الضمير ، أو متقدم في الرتبة متأخر في اللفظ) والبعدية (أي عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة) ، علما بأن أهميتها ليست المرجعية فحسب ، بل المرجعية والربط بين الأجزاء الداخلية من ناحية ، وبين الداخلي والخارجي من ناحية أخرى .

وقد أدرك النحاة أهمية الضمائر ووعوها منذ وقت مبكر ، فالمبرد يذكر أنه إذا كان الخبر غير المبتدإ فإنه لابد أن يكون في الخبر " ذكر ، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال ، ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه ، وزيد أبوه كريم ... ولو قلت : زيد قام عمرو ، لم يجز "[1] وذلك – بالطبع – لخلو جملة الخبر من ضمير أو ذكر يعود إلى المبتدإ ، ومن ثم أصبح محالا عدم وجود رابط في مثل هذه الجملة .

* كلية دار العلوم – جامعة الفيوم.

بل أدركوا أن الضمير هو أهم الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدإ ، فقد ذكر ابن هشام تحت عنوان "روابط الجملة بما هي خبر عنه" عدة روابط تشتمل على أغلب الروابط التي ذكرها علماء النص المعاصرون ، منها : "الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط مذكورا كزيد ضربته ، ومحذوفا نحو : [٢](إن هذان لساحران) إذا قدر لهما ساحران ..."[٣] .

فمن اللافت للنظر ذكره كون الضمير رابطا ، وهذه وظيفته النصية ، وقد جعله أصلا ، وهذا يوضح إدراكه لأهمية الضمير بصفة خاصة .

وقد وعى المحدثون وظيفة الضمير في الجملة ، وأدركوا أهميته ، فعند النصيين لقي الضمير اهتماما شديدا في التحليل النصي ؛ فـ" ليست وظيفة الضمير هي الإحلال فقط أو التعويض عن الاسم الظاهر ، ولكن تتعداها إلى كونه رابطا يحقق التماسك النصي ، ومن ثم له أهميته القصوى في التحليل النصي"[٤].

وتشكيل المعنى أو إبرازه يعتمد على وضع الضمائر داخل النص ؛ إذ إن هذه الضمائر من بين الوسائل التي تحقق التماسك الداخلي والخارجي ، و من ثم أكد علماء النص أن للضمير أهمية في كونه " يحيل إلى عناصر سبق ذكرها في النص وأن الضمير (هو) له ميزتان ؛ الأولى : الغياب عن الدائرة الخطابية ، والثانية : القدرة على إسناد أشياء معينة . و تجعل هاتان الميزتان من هذا الضمير موضوعاً على قدر كبير من الأهمية في دراسة تماسك النصوص " [٥] .

فالضمائر مع غيرها من الوسائل تكون نسيجاً نصياً عالياً ؛ لذا إذا ظهرت الضمائر مثل them they these فإنها لا تشير إلى أناس أو إلى أشياء فقط، بل ترجع أو تشير إلى فقرات مكتوبة فيما سبق ... فالضمائر تحقق التماسك و الإيجاز [٦] .

والضمير من فصيلة الأسماء ، وليس قسما مستقلا بذاته في مقابل أقسام الكلم الأخرى ؛ فإنه يقبل بعض العلامات التي تميز الاسم من قسيميه ، مثل الجر والإسناد إليه ، بالإضافة إلى نيابته عن الأسماء وقيامه مقامها وأدائه

وظيفتها ، وقد وعى اللغويون المحدثون ذلك ، ففندريس أشار إلى أن الضمير إذا كان قائماً بذاته فإنه يلعب دور الاسم بالضبط ، ولذلك وجب أن نسلكه في فصيلة الأسماء ، ورأي أنه لا يكون قسماً مستقلاً من أقسام الكلم [٧] .

وقد تناول هذا البحث وظيفة الضمير في بناء الجملة وتركيبها ، وذلك من خلال تعريفه لغة واصطلاحا ، ثم الحديث عن :

- رتبة الضمير أي موقعه من المعارف ؛ حيث ذهب الجمهور إلى أنه أعرف المعارف .

- الضمير المنعكس ، وهو ضمير المفعول العائد إلى الفاعل .

– أهمية الضمير في الجملة .

– وظيفة الضمير في الجملة ؛ حيث إنه يؤدي وظائف معينة في الجملة، فيقع ركنا من أركانها، كما يقع فضلة فيها ، ومن وظائفه أيضا : الفصل بين المتلازمين، والاختصار ورفع الالتباس ،والتعظيم والتفخيم المتمثل في ضمير الشأن ، والربط .

– أحكام الضمير ؛ فالضمير له أحكام تخصه منها : رد الأشياء إلى أصولها ، وأنه لا يوصف ولا يوصف به ، وأنه لا يبدل لا من المضمر ولا من الظاهر ، وأنه لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل ، وأنه قد يحذف للعلم به ، وأنه إذا كان لغائب فلا بد له من مرجع يفسره ، وأنه يطابق مفسره في نوعه وعدده ، وأنه يعود إلى أقرب مذكور .

ثم جاءت الخاتمة ، وبعدها قائمة المراجع .

وبهذا أرجو أن أكون وفقت لما إليه قصدت ، والله أسأل السداد والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا.

الضمير لغة :

جاءَ في معجم مقاييس اللغة: (ضمر) الضّاد والميم والرّاء أصلان صحيحان، أحدهما: يدلُّ على دقَّة الشيء، والآخرُ: يدلُّ على غَيْبةٍ وتستُّر، ومن هذا الباب: أضمرتُ في ضميري شيئًا؛ لأنَّه يغيّبهُ في قلبهِ وصدرهِ [٨]. وفي لسان

العرب، الضمير السِّرُّ، وداخلُ الخاطِرِ، وما يضمره الإنسان في قلبه هو ما يخفيه، والهوى المضمر : النخفي ، وأضمرته الأرض: أي غيبته بنوت أو بسفر، والجمع: الضمائر. وهو الشيء الذي تُضمره في قلبك [٩].

وفي معاني النحو:" الضمير: فعيل بمعنى اسمِ المفعول، من أضمرتُ الشيءَ في نفسي، إذا أخفيتُه، وسترته فهو مضمرٌ كالحكيم بمعنى المحكم "[١٠].

فهذه الاستعمالات تدور حول معنى الدقة والضآلة ، والخفاء والاستتار والغيبة ، وبين المعنيين تقارب ملحوظ ؛ فالدقة والضآلة نوع من الاستتار والخفاء والغيبة . واستعمال الضمير عند النحاة يمكن أن يكون مرتبطا بتلك المعاني اللغوية ؛ فمعظم الضمائر كلمات صغيرة الحجم والتكوين ، وقد يكون لفظها مستترا، كما أن الضمير يعبر عن معنى لا يظهر إلا بما يعين عليه من تكلم وخطاب وسبق ذكر مرجع ضمير الغائب[١١].

الضمير اصطلاحا :

عرّفه السُّهيلي فقال :" سُميتْ تلك اللفظة مضمرًا؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أُضمرَ استغناءً عن لفظهِ الظّاهر"[١٢]. وقال ابنُ الحاجب:" والمضمر ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدَّم ذكرهُ لفظًا أو معنًى أو حكمًا "[١٣].

وقال ابن مالك: " وهو الموضوع لتعيين مسمّاه مشْعِرًا بتكلُّمِه أو خطابه أو غيْبَتِهِ "[١٤].

ويقول في الألفية :

فما لذي غيبة أو حضورِ كأنت وهو سم بالضميرِ[١٥]

وعرفه الأستاذ / عباس حسن بأنه "اسم جامد يَدل عَلى: متكلم، أو مخاطب، أو غائب"[١٦].

وعرفه الدكتور / مهدي المخزومي بأنه " كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين "[١٧]. ويمكن إعادة صياغة تعريف الضمير بصورة يرتضيها هذا البحث ليصبح " الضمير ألفاظ يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين " .

والضمير مصطلحٌ بصري ، ويسميه الكوفيون : الكنايةَ ، والمكْنِيَّ[١٨] .

رتبة الضمير:

الـضميرُ: أوّلُ المعـارف علـى رأي جمهـور النحـويين. وأعرفهـا ضـمير المتكلم والمخاطب، ويأتي بعدهما الغائب ؛ لأنَّ به حاجةً إلى لفظٍ يفسِّره[١٩] ، وبغير هذا لا يكون له مدلول معين ، يقول سيبويه – في حاجة ضمير الغائب إلى مفسر سابق الذكر- : " وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعني ، وأنك تريد شيئا بعينه "[٢٠] .

أمَّا الكوفيون، فذهبوا إلى أنَّ رتبَتَهُ بعدَ العلم، يليه المبهم، ثم ذو اللام . وهو[٢١] عند ابن كيسان أعرف المعارفِ يليه العلم [٢٢] . أمّا عند ابن السَّراج، فيأتي بعد اسم الإشارة [٢٣].

وعند ابن مالك يُعَدُّ الأعرف متكلمًا، يليه المخاطب والعلم الخاص في مرتبة متساوية، ثم الغائب السَّالم من الإبهام[٢٤] . والضمير إذا عادَ على نكرةٍ، فهو- عند سيبويه- نكرةٌ مثله [٢٥]. واستشهد على ذلك بقول الشاعر[٢٦] :

فإنَّكَ لا تُبالِي بعدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حِمارُ

فالضمير المستتر في (كان) نكرةٌ؛ لأنَّه عادَ على نكرةٍ غيرِ مختصّةٍ بشيء، هي (ظبي) .

وهذا الرأي للمبرد، فهو يوافق سيبويه في أنَّ الضميرَ العائدَ على نكرةٍ نكرةٌ مثله؛ إذ جعل اسم (كانَ) في بيت الفرزدق الآتي نكرةً [٢٧] :

أسَكْرانُ كَانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا تَمِيْمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أمْ مُتَساكِرُ

فاسم (كان) عنده : ضمير عائدٌ على نكرة ، وخبره معرفةٌ . والأكثر في البيت ، نصب (سَكْرَانُ) ورفع(ابنَ) على أنَّه اسم كان[٢٨]. وجوز ابن السيرافي[٢٩]، أنْ يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ الشَّأن . وردّ عليه ابن هشام بأنّه لا يجوز للجملة المفسِّرة لضمير الشأن أنْ تتقدّمَ هي ، أو شيء منها عليه[٣٠].

ونَسب الرضي إلى المبرد مخالفتهُ سيبويه، إذ جعل اسم (كان) الضمير، وهو معرفة [٣١].

وذهب (الرضي) إلى أنَّ الضميرَ إنْ عَادَ عَلى نَكِرةٍ غَيْرِ مُخْتصَّةٍ بِحُكْم ،كانَ نكرَة ، نحو: (رُبَّ شاةٍ وسَخْلتها)، وهو معرفة إنْ عادَ على نكرةٍ مختَصَّةٍ بِحُكْمٍ، نحو(جاءني رجل فضربته)[٣٢].

وذهب ابنُ هشام إلى أنَّ الضَّميرَ العائدَ على مُتأخِّرٍ نكرةٌ؛ بدليلِ دخول (رُبَّ) عليه [٣٣].

الضمير المنعكس[٣٤] :

هو أن يكون ضمير المفعول عائدا على الفاعل ؛ أي " أن يوقع الفاعل الفعل بنفسه ، فيكون الفاعل مفعولا به ... والضمائر التي تحمل هذا المعنى ضمائر النصب والجر المتصلة ، وهي ياء المتكلم ، وكاف المخاطب وهاء الغائب "[٣٥] ثم " إياي وأخواتها " نحو قول الشاعر[٣٦] :

كأنَّا يوم قُرَّى إ نَّما نقتل إيَّانا

أي : نقتل أنفسنا ، وإن كان سيبويه قد حمل هذا الشاهد على الضرورة.

والضمائر المتصلة التي تتحد بالفاعل أو تعود إليه نوعان :

أ – ضمائر غير مسبوقة بكلمة نفس ، وهي مفعول مباشر لأفعال القلوب " ظن " وأخواتها .

يقول سيبويه : " لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك ، ولا ضربْتَكَ؛ لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك ، وأهلكت نفسك ، عن الكاف هاهنا ، وعن إياك ، وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: أهلكتني ، ولا : أُهلِكُني ؛ لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أنفع نفسي ، عن "ني" وعن " إيايَ"، وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : ضربه ، إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إيا بقولهم : ظلم نفسه وأهلك نفسه"[٣٧] .

ومما ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي ﴾ المائدة: ٢٥.

﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ ﴾ يوسف: ٥ ﴿ ظَلَمۡتُ نَفۡسِي ﴾ النمل: ٤٤و القصص: ١٦. ﴿ ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا ﴾ الأعراف: ٢٣ ﴿ فَتَنتُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ الحديد: ١٤ ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ التحريم: ٦ ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ النجم: ٣٢ ﴿ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ الحجرات: ١١ ﴿ مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ غافر: ١٠ ﴿ وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم ﴾ إبراهيم: ٢٢ ﴿ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ﴾ الأنعام: ٩٣ ﴿ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ النساء: ٦٦ ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ ﴾ النساء: ٢٩ ﴿ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾ البقرة: ٨٥ ﴿ وَلَا تُخۡرِجُونَ أَنفُسَكُم ﴾ البقرة: ٨٤ ﴿ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ ﴾ البقرة: ٤٤ ﴿ سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾ البقرة: ١٣٠ ﴿ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ ﴾ البقرة: ٢٣١ ﴿ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾ النساء: ٤٩ ﴿ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾ البقرة: ٩ ﴿ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡ ﴾ النساء: ١٠٧ ﴿ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾ النساء: ١١٣﴿ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾ الأنعام: ١٢ والأعراف: ٩. ﴿ وَإِن يُهۡلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾ الأنعام: ٢٦ ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ ﴾ الأعراف: ١٩٢ ﴿ إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ الأحزاب: ٥٠ .

ب- ضمائر مضافة كلمة نفس إليها ، فانتقل حكم الضمير إلى كلمة نفس ، فوقعت مفعولا به، وأضيفت إلى الضمير، وذلك مع سائر الأفعال . يقول سيبويه " قد يجوز ما قبح هاهنا في: حسبت وظننت وخلت ، وأرى وزعمت ، ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حسبتني وأراني ووجدتني فعلت كذا وكذا ،ورأيتني لا يستقيم لي هذا ، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال "[٣٨] .

ولم يرد في القرآن الكريم من أفعال القلوب التي يعود مفعولها الأول على فاعلها غير الفعل المضارع " يرى" مسندا إلى ضمير المتكلم ، وذلك في قوله تعالى[٣٩]: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُ ﴾ . وغير الفعل الماضي " رأى "مسندا إلى ضمير الغائب في قوله [٤٠]:﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧ ﴾ .

فيما عدا ذلك فإن القرآن الكريم يدخل "أنَّ" على الضمير المنعكس على الفاعل ، وأكثر ما يكون ذلك مع الغائب منعا للبس وذلك كما في قوله تعالى :

﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾ يوسف: ١١٠ ﴿ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ الكهف: ٥٣ . ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٤٩ ﴿ وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴾ الكهف: ١٠٤. ﴿ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ الزخرف: ٣٧ . ﴿ وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ ﴾ الأعراف: ١٤٩ .

وتدخل " أنَّ " على ضمير النصب المنعكس على الفاعل إذا كان الفاعل مفصولا عنه، إذ لا يمكن عندئذٍ اتصال الضمير بالفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ ﴾ يونس: ٢٤ . ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ﴾ المطففين: ٤. ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ ﴾ الصافات: ١٠٢ . وقد فصلت " إنَّ " مكسورة الهمزة بين الفاعل والضمير المنعكس عليه في موضع واحد في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ﴾ الصافات: ١٥٨.

أهمية الضمير في الجملة :

للضمير أهمية كبيرة في بناء الجملة ، وقد أدرك هذا القدماء والمعاصرون، ويكتسب الضمير أهميته بكونه نائبا عن الأسماء والأفعال والعبارات والجمل المتتالية ، فقد يحل ضمير محل كلمة أوجملة أو عدة جمل أو عبارة ، ولا تقف أهميته عند ذلك بل تتعداه إلى كونه يربط بين أجزاء النص المختلفة شكلا ودلالة ، داخليًّا "Endophoric" ، وخارجيا "Exophoric" ، وسابقة "Anaphoric" ولاحقة "Cataphoric"(٤١) . وستتضح تلك الأهمية أكثر من خلال بيان وظيفة الضمير في الجملة .

وظيفة الضمير في الجملة :

ويأتي الضميرُ ركنًا مهمًا من أركانِ الإسناد في الجملةِ ، فقد يأتي مسندًا أو مسندًا إليه ، نحو [٤٢]: ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧ ﴾ ونحو[٤٣]:﴿ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ ﴾. ويأتي مفعولا ثانيا نحو[٤٤]: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾

ونحو: (أنت من علّمنِي فعلَ الخيرِ) و(من علَّمني فعلَ الخيرِ أنْتَ) . ويأتي معمولا لا يمكن الاستغناءُ عنهُ في الجملةِ، كضميرِ المنصوب بـ(ظنَّ)، أو إحدى أخواتها، فهو يؤدِّي وظيفةَ الإخْبَار. سواءٌ أمُخْبرًا بِه كان أمْ مُخْبَرًا عَنْه . ويقع فاعلا نحو : ﴿ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ﴾ الأنعام: ٥٩ .ولهُ- مع ذلك - وظائفُ أخرى ، من أهمِّها ما يأتي :

١ - **الفَصْلُ بين متلازِمين ، من ذلك** :

أ- الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير الفصل، أو ما يسميّه الكوفيون (العماد)[٤٥] ، وهذا الضمير يفصلُ بين المبتدأ والخبرِ، بشرطِ كونِ ما قبله: (مبتدأً) في الأصلِ أو الاستعمال، وما بعده : (خبرًا) في الأصل أو الاستعمال . وبشرط كونهما معرفَة أو كالمعرفة [٤٦]، وبشرط كونه ضمير رفع منفصل موافقًا للمبتدأ أو ما بمنزلته في المعنى[٤٧] ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾[٤٨]. ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[٤٩]چ ﻫَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ چ آل عمران : ٦٢. ولا يكون ضميرُ الفصل إلاّ بصورة الرفع [٥٠]. ولهذا الفصل فوائد، منها[٥١]:

- **الإشعار بأنَّ ما بعده خبرٌ لا صفة.**
- **التَّوكيد.**
- **الاختصاص .**

ب- الفصل بين المتعاطفين بضميرِ الرفعِ المنْفصِل إذا كان المعطوف عليه ضميرًا مستترًا، نحو قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٥٢] چگ گ گ

فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ج[٥٣]جفَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ قَالُواْج[٥٤] وقولك:(اضرب أنت وزيدٌ) [٥٥]. أو ضميرَ رفعٍ متصلا [٥٦]، نحو(خرجت أنا وزيد). و يعلِّلُ (الرضي) هذا الفصلَ بقوله:" لأنَّ المتصل المرفوع كالجزءِ ممَّا اتصل به لفظًا: من حيث إنّه متصلٌ لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظَّاهر والضمير المنفصل، ومعنًى: من حيث إنّه فاعل، والفاعلُ كالجزءِ من الفعل، فلو عطفتَ عليه بلا تأكيدٍ ،كانَ كما لو عُطفَ على بعضِ حروفِ الكلمةِ " [٥٧] .

وإنْ فُصِلَ بين المتعاطفين لمْ يلزم الضميرُ[٥٨]، نحو قوله تعالى:﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ [٥٩].

ج- الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد . إذا كان المؤكَّدُ ضميرًا مستترًا ، أو ضميرَ رفعٍ متصلا ، وكان المؤكِّد لفظَ (نفس) أو (عين) [٦٠] ، نحو: (خرجت أنا نفسي) و(هندٌ خرجتْ هي نفسُها) و(رجعوا هم أعينهم) .

يقول سيبويه :" واعلم أنَّه قبيحُ أنْ تصفَ المضْمرَ في الفعلِ بنفسِكَ أو ما أشْبَهه؛ وذلك أنَّه قبيحٌ أنْ تقولَ: (فعلتَ نفسُك)، إلاّ أنْ تقولَ:(فعلتَ أنْتَ نفْسُك)، وإنْ قلتَ: (فعَلْتُم أجمعون حسُنَ)؛ لأنَّ هذا يُعَمُّ بهِ. وإذا قلت:(نفسُك) فإنَّما تريدُ أنْ تؤكِّدَ الفاعلَ، ولمَّا كانتْ نفسُك يُتكلَّمُ بها مبتدأة، وتُحمَلُ على ما يُجَرُّ وينْصَبُ ويُرفَعُ، شَبَّهُوها بِما يُشركُ المُضْمرَ، وذلِكَ قولُك: (نزلتُ بنفسِ الجبلِ)، و(نفسُ الجبلِ مقابِلِي)، ونحو ذلك " [٦١].

٢- الاختصار ورفع الالتباس في الكلام :

أكثرُ الضميرِ أنْ يقعَ على حرفٍ واحدٍ كتاء (فعلت) والهاء والياء والكاف، أو على حرفين كـ (نا) المتكلمين[٦٢]. وهو يحلُّ محلَّ كلمةٍ أو أكثر؛ طلبًا للخفةِ ورفعِ الالتباس. فلو قلتَ: (ذهبتُ إلى المكتبةِ المركزيّةِ، فاطّلعتُ على ما فيها من كتب)، فإنَّ ضمير المجرور في (فيها) عائدٌ على المكتبة المركزيّة، وهذا الضمير المكوَّن من حرفٍ واحدٍ وضِعَ مكان كلمتين فأغنى عن إعادة الظَّاهر. وفي هذا تقليل في الكلام، وفي التقليل خِفّةٌ في اللفظِ.

أمّا رفع الالتباس، فلأنّكَ لو قلتَ: (ذهبتُ إلى المكتبةِ المركزيّةِ فاطّلعتُ على ما في المكتبةِ المركزيّةِ)، لكان في هذا إلباسٌ في الكلام؛ لأنّه قد يُظنُّ أنّ المكتبةَ المركزية الثانية غير الأُولى فيبقى عائدُ الأولى مُنْتَظَرًا.

وذكر ابن جنّي أنّ الضمائرَ يُؤتى بها طلبًا للخفَّةِ وزاولِ الشَّك بِمكانِها[٦٣]، فقال : "وذلك أنّكَ لو قلت : (زيدٌ ضربَ زيدًا) فجئتَ بعائدِه مظْهرًا مثله ، في ذلك إلباسٌ ، واسْتِثْقَالٌ. أمَّا الإلباس فلأنَّكَ إذا قلتَ : (زيدٌ ضربتُ زيْدًا) لم تأمن أنْ يُظنَّ أنَّ (زيدًا) الثاني غيرُ الأولِ، وأنَّ عائدَ الأولِ متوقَّعٌ ومترَقَّبٌ. فإذا قلتَ : (زيدًا ضربتُه) عُلِمَ بالمضْمر أنَّ الضربَ إنّما وقع بزيْدٍ المذكور لا محالة، وزال تعلُّقُ القلبِ لأجلهِ وسببه"[٦٤] . وقال: " وأمَّا وجهُ الاسْتِخْفافِ ؛ فلأنَّكَ إذا قلتَ : (العَبَيْثَران [٦٥] شمِمْتُه) ، فجعلتَ موضعَ التسعةِ واحدًا، كان أمثلَ من أنْ تعيد التسعةَ كلَّها ، فتقول: (العَبَيْثَران شمِمْتُ العَبَيْثَران)."[٦٦].

وقال السيوطي: " وأصل وضع الضمير للاختصار ولهذا قام قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[٦٧] مقام خمسة وعشرين كلمةً لو أتى بها مظهرةً "[٦٨].

وجاء في البلاغة العربية: " أصلُ وضعِ الضمائرِ في اللغةِ إنَّما كانَ للاختصارِ والتَّقليلِ مِنْ طولِ الكلامِ الذي يحْصُلُ بذكرِ الأسماءِ الظاهرةِ ابتداءً أو تكرارًا "[٦٩].

٣- التفخيم والتعظيم :

كما هو الحال في ضمير الشأن والقصة. فهو لا يرِدُ إلا و يراد به التفخيم والتعظيم ، يقول الرضي:" والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ المفسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى بهِ، فلا يقال، مثلاً:(هو الذباب يطير)."[٧٠].

ومثال التعظيم قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٧١]

٤- **الربط** : وقد وعى القدماء والمحدثون على السواء أهمية الربط بالضمير، فقد عده ابن هشام الأصل في روابط الجملة بما هي خبر عنه " ولهذا يربط

مذكورا كزيد ضربته ، ومحذوا نحو: (إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ) طه: ٦٣ إذا قدر : لهما ساحران "[٧٢] . وعده المحدثون من أدوات التماسك النصي ؛ حيث إنها تقوم على خمس أدوات هي " المرجعية ، الإبدال ، الحذف ، العطف ، ثم التماسك المعجمي "[٧٣] ، ويقول د. الفقي : " لقد تعددت إسهامات علماء النص المعاصرين بخصوص أهمية الضمائر في تحقيق التماسك الشكلي والدلالي "[٧٤] .

ويتحقق الربط بالضمير في مواضع ، منها [٧٥] :

أ- مواضعُ لا يُربَطُ فيها إلا بالضميرِ . وهي :

١- **الجملة الواقعة نعتًا لنكرة**. فهي لا ترتبط بالمنعوت إلا بالضميرِ؛ وذلك لضعف طلب المنعوت [٧٦]. فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها، نحو: (مررت برجل قام عمرو في داره) [٧٧].

٢- **ألفاظ التوكيد المعنوي** ك(النّفسِ)، و(العينِ)، و(كِلا)، و(كِلتا)، و(كلّ)، و(أجمع) ،و(عامة) فإذا أُكِّد بأحدِ هذه المؤكداتِ، لزم أنْ يتَّصلَ بهِ ضميرٌ يطابقُ المؤكَّدَ، نحو:(حضر الوزيرُ نفسُه)، وقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [٧٨]

٣- **بدلا بعضٍ والاشتمال** ، فكل واحد منهما يجب أن يتصل به ضمير يعود على المُبْدلِ منه وذلك نحو:(أكلت الرغيف ثلثه) ، وقولك:(أعجبني محمدٌ خلقُه).

والضمير قد يكون ظاهرًا كما سبق، ونحو قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [٧٩]. وقد يكون مقدّرًا، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ [٨٠]،أي: من استطاع منهم[٨١]. وقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ [٨٢] ،أي : النار فيه. وقيل (أل) عوض من الضمير والأصل (ناره) [٨٣].

أَمَّا البدلُ المطابِقُ، فلا يحتاج إلى رابط؛ لأنَّه المُبْدلُ منه في المعنى [٨٤].

٤- **معمول الصفة المشبهة** ، نحو:(زيدٌ حسنٌ وجهه) ، و(وجهًا منه). وقد يكون مقدَّرًا، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهًا) أي: منه[٨٥].

٥- **جواب اسم الشرط الواقع موقع المبتدأ**، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [٨٦]، وقد يكون مقدَّرًا أو منُوْبًا عنه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [٨٧] ، أي : منه ، أو الأصل : في حجِّه [٨٨].

ب- مواضع يكون الرابط فيها الضمير غالبًا :

وهي موضعان:

١- **الجملة الواقعة صلة للموصول**، لا بد من رابط يربطها بالموصول. وفي الغالبِ يكون الرابط ضميرًا. وقد يربطها الاسم الظاهر، كقول الشاعر [٨٩]:

فَيا رَبِّ لَيْلى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

أي : وأنْتَ الذي في رحمتهِ أطمعُ [٩٠].

٢- **الجملة الواقعة خبرًا** . فالأصل في رابطها أن يكون ضميرًا. وقد يُستغْنى عنه بغيره؛ وذلك لقوة ارتباط الخبر بالمبتدأ وطلبه له ، فصحّ الربط بغيره [٩١] .

والجملة الواقعة خبرًا تحتاج إلى ما يربطها بالمبتدأ؛ لأنَّها كلام مستقلٌ قائمٌ بذاتهِ.

ومثال ما رُبِط بالضمير، قولك: (زيدٌ ضربتُه). ويكون الضَّميرُ مقدَّرًا، نحو:(السَّمنُ مَنَوَانِ بدرهم)، أي: منه[٩٢].

ج- ما يرتبط بالضمير أو بغيره :

له موضع واحد. يتمثل في الجملة الواقعة حالاً ، فهي قد تربط بالواو والضمير[٩٣] نحو قوله تعالى : ﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [٩٤] .

ويكون الرابط الضميرَ وحده نحو قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٩٥]، وقد يكون الرابط (الواو) فحسب كقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَّخَاسِرُونَ ﴾ [٩٦].

أحكام الضمير :

للضمير أحكام عامة، منها :

١- ردُّ الأشياءِ إلى أصولها :

يقول ابن السَّرّاج: " واعلم أنَّ علامّةَ الإضمار قد تردُّ أشياء إلى أصولها ، فمن ذلك قولك: (لِعبد الله مالٌ) ، ثُمَّ تقول : (لَكَ، وله)، إنّما كسَرْتَ مع الظّاهِرِ في قولكَ: (لِزيْدٍ مالٌ)؛ كيلا يَلتبس بلامِ الابتداء إذا قلتَ: (لهذا أفضلُ منكَ) آلا تراهم قالوا: (يا لَبَكْر) حين أمِنُوا الالتباس . فمن ذلكَ : أعطيْتكموه في قولِ من قال:(أعطيتكم ذاكَ) فأسكنَ، ردُّوه بالإضمارِ إلى أصله، كما ردّوا بالألفِ والّلام حين قالوا:(أعطيتُموه اليوْمَ)، فكأنَّ الذين وقفوا بإسكان الميم، كرِهوا الوقفَ على الواو. فلمّا وصلوا زال ما كرِهوا فردُّوا "[٩٧].

من ذلك أنَّه يجوز حذف لام مضارع (كان) إنْ كان مجزومًا ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [٩٨]، ولا يجوز الحذف في نحو قوله ﷺ : " إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تسلّطَ عليهِ " [٩٩] ؛ لاتصاله بضمير المنصوب [١٠٠]. والضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها. لذا نجد أنَّ ضميرَ الشَّأن أو القصةِ إذا دخلَ على أنْ – بفتح الهمزة – المخففةِ من الثقيلةِ، جاز حذفهُ تِبعًا لحذفِ النُّون ؛ إذ استسهلوه لوروده في كلامٍ بُنِيَ على التّخفيفِ .

وإنْ ذُكِر وجب إعادة النون المحذوفةِ [١٠١]، وكذلك الحال في (كأنْ) في نحو قولك : (كأنْ زيدٌ قائمٌ) ، فلو ظهر المضمر، لوجب ردُّ كأن إلى أصلها المشدَّد .

كذلك الحال في (لدُ) ، إنِ اتّصلَ بضميرٍ رُدّتْ إليهِ النون، فيقال: (لدُنه) و(لدُنك)[١٠٢].

٢- أنَّه لا يوصف [١٠٣]، ولا يوصف به [١٠٤]:

فهو لا يُوصف ؛ لأنّه إنْ كان لمتكلِّمٍ أو مخاطبٍ ، فهو أعرف المعارف . فلا يدخله لبسٌ ، كما أنَّ الأصلَ في وصفِ المعارفِ أنْ يكون للتوضيح ، وتوضيْح الواضح تحصيل حاصل [١٠٥] .

وإنْ كان الضمير لغائب فالجمهور يمنع أنْ يُنعتَ [١٠٦] ، وأجاز الكسائي أنْ يُنعتَ [١٠٧]، ووافقه ابن مالك ، الذي قال:" ورأيه قويٌّ فيْمَا يُقْصَدُ به مدحٌ ، أو ذَمٌّ، أو ترحُّمٌ ، ونحو: صلى الله عليه الرَّءوف الرَّحِيْم، وعمرو غضِبَ عليهِ الظَّالِم المجْرِم، وغلامك ألطِفْ بِهِ البائِس المسكيْن، وغير الكسائي يجعل هذا النوعَ بدلاً، وفيهِ تكلُّفٌ "[١٠٨].

وهو لا يُوَصفُ بهِ؛ لأنَّه ليس بِتحليةٍ ولا نسب [١٠٩]، وليس مشتقًّا، ولا في حكمه [١١٠]، ولأنَّ الضمير أعرف المعارف، والنعت ينبغي أن يكون مساوِيًا للمنعوتِ في التعريف، أو أقلَّ منه تعريفًا [١١١].

٣- **لا يُبدل مضمر من مضمر، ولا مضمر من ظاهر**[١١٢]. أمّا نحو (رأيتك إيّاك) و(رأيتُ زيدًا إيَّاه)، فهو عند الكوفيين توكيد، لا بدل[١١٣]. واختار هذا القول ابن مالك الذي قال: "والصحيح عندي أنَّ نحو:(رأيتُ زيدًا إياه) لمْ يُسْتعمل في كلام العرب نَثْرِهِ ونظمهِ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلا ، وأمّا : (رأيتك إيّاك)، فقد تقدّمَ في باب التوكِيْد أنَّ البصريين يجعلونه بدلاً، وأنَّ الكوفيين يجعلونه توكيدًا، وأنَّ قول الكوفيين عندِي أصحُّ "[١١٤].

وأجاز المبرد إبدال المضمر من المضمر، نحو (رأيتك إياه) [١١٥] وأجاز ابن النّاظم إبدال المضمر من الظاهر، نحو:(رأيتُ زيدًا إياه)[١١٦] .

ومنع ابن عصفور إبدال المضمر من المضمر، والمضمر من الظّاهر؛ لما فيه من تكلُّفِ إعادةِ الظّاهِر[١١٧].

ويجوز أن يُبدل الظاهرُ من المضمر:" فنحو قولك : مررتُ بهِ زيدٍ وبهما أخويك ورأيت الذي قامَ زيدٌ تبدل زيداً من الضمير الذي في (قام) ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيداً أباهُ والأب غير زيدٍ لأنك لا تبينه لغيره " [١١٨].

٤- **أنَّه إذا أمْكن الإتيان بالضمير متصلا لم يجزْ أن يُعدلَ عنه إلى المنْفصل**؛ لأن الضمير لم يؤتَ به إلاّ للاختصار والخفة، والمتصل أخفُّ من المنفصل[١١٩]. ولا يعدل إلى المنفصل إلا في الضرورةِ، كقول الشاعر[١٢٠]:

وَمَـا أُصَـاحِبُ مِـنْ قَـوْمٍ فَـأَذْكُرَهُمْ إلاّ يَزِيـــدُهُمُ حُبًّـــا إلـــيَّ هُـــمُ

وقول الشاعر[١٢١] :

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ

والأصل (إلا يزيْدُونَهُم) ، و(قدْ ضَمِنَتْهُم).

ويستثنى من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [١٢٢]؛ لتقدّم الضمير على عامله، ونحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ [١٢٣] ؛ لإفادة الحصر.

ويجوز الوصل والفصل في نحو(سلْنيه)، و(خِلْتَنِيْه) و(كُنْتَه)؛ لأنَّ عامل الضمير في (سلْنيه)، و(خلتنيه) عامل في ضميرٍ آخر، أعرف منه مقدَّم عليه، وليس مرفوعًا[١٢٤].

ويفضّلُ الوصلُ في (سلْنيه) ؛ لأنَّ الضمير ثاني منصوبين بفعلٍ غير قلبي[١٢٥]، أو لأنَّ العاملَ فعلٌ غير ناسخ[١٢٦]. وَيُفَضَّلُ في ضمير(خِلتَنِيْه) الانْفِصال؛ لكونه ثانيَ مفعولي أحدِ أفْعالِ القلوبِ[١٢٧]، أو لأنّ العامل فعل ناسخ .

أمّا في(كنتَه) نحو:(الصديقُ كُنْتَهُ)، فلأنَّه منصوبٌ بـ (كان)[١٢٨]. ويفضّلُ فيه الاتّصال؛ لأنَّه خبرُ مبتدأ في الأصْلِ، لم يحجزهُ عن الفعل إلاّ ضميرُ المرفوع[١٢٩].

٥- أنَّه قد يُحذف للعلم به، وذلك في مواضعَ، منها :

أ- حذفُ عائدِ الصلةِ :

وهذا له أحكامٌ، هي :

- أنَّه يجوز حذف العائد المنصوب كثيرًا إذا كان متصلا بفعل [١٣٠]، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَـذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [١٣١]، أي: بعثه. ومثله قوله ﷺ : (إنَّا لا نورّثُ مَا تَركْنَا صَدقَة)[١٣٢]. أو كان العامل وصْفًا [١٣٣]، كقولك: (خذ ما أنا معطيْكَ)، أي: مُعْطيكَهُ.

وإنْ كانَ العائدُ منفصلا، نحو:(جاء الذي إيَّاه أكرمتُ)، أو كان في صلة الألف واللام نحو:(جاءني الضَّاربُهُ زيْدٌ) لم يجز حذفه [١٣٤]. وكذلك إذا كان عامل النصب غير الفعل، نحو: (ضربتُ الذي إنّه قائمٌ)، لم يجز الحذف إلاّ قليلا[١٣٥]؛ لاتصال الضمير بالحرف الناسخ [١٣٦] .

- أمّا العائد المرفوع، فلا يحذف إنْ كان فاعلا أو نائب فاعل[١٣٧]. ويجوز حذفه إن كان مبتدأ، ولم يكنْ خبرهُ جملةً، ولا ظرفًا[١٣٨].

واشترط البصريون لهذا الحذف أنْ تطولَ الصلةُ. ولم يشترطوا ذلك في صلة (أي)، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [١٣٩]،أي: هو أشدُّ.

والكوفيون لا يشترطون طولَ الصلةِ مع (أيّ) أو مع غيرها [١٤٠] .

- ويجوز حذف ضمير المجرور العائد من جملةِ الصِّلةِ؛ إنْ كان الموصول أو المضاف إلى الموصول مجرورًا بحرف مثلِ الذي جُرَّ به العائدُ لفظًا، ومتعلقًا، نحو:(مررتُ بالذي مررتَ بهِ) أو (أنت مارٌ به). فنقول: (مررتُ بالذي مررتَ)، و(أنتَ مارّ)، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [١٤١] أي: تشربون منه. ونحو :

(مررتُ بغلام الذي مررتَ)، أي: بغلام الذي مررت به[١٤٢].

ويحذف إنْ كان الموصوفُ بالموصول مجرورًا بمثل ما جُرّ به العائدُ، نحو قولك: (مررتُ بالرجلِ الذي مررتَ به) أو (أنت مارٌّ به)، فتقول:(مررتُ بالرجلِ الذي مررتَ) أو (أنت مارٌّ)، أي: مررتَ به ، أو أنْتَ مارٌ به[١٤٣].

وقد يحذف ضمير المجرور، وإنْ لم يكتمل شرطُ الحذفِ، كقول الشاعر[١٤٤] :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَليَّ قَوْمِي وأيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُوْنِي

أي: لم يحسدوني فيه. إلاّ أنّ هذا الحذفَ شاذٌ [١٤٥]، وقيل نادرٌ؛ لكونِ الموصولِ لمْ يَتّصِل بِمثل ما اتصل به المحذوف لفظًا ومعنًى [١٤٦].

ب- **ويجوز حذف العائد من جملة الخبر**، إنْ وجد ما يدلُّ عليه [١٤٧]، ولم يؤدِّ حذفه إلى تهيؤ الفعل للعمل في المبتدأ. وذلك كالعائد المنصوب في قوله[١٤٨] :

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَة تَعُودُ

أي: ثلاثٌ كلُّهُنَّ قتلتهنَّ[١٤٩] ، فحذفَ العائدُ من جملةِ الخبر على المبتدأ الثاني (كلُّهُنَّ). وجملة (كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ) : خبر المبتدأ(ثَلاثٌ). والأكثر في البيتِ: نصبُ (كلّهنّ) [١٥٠] ، فهو مفعولٌ به مقدّم وجملة(كلَّهنَّ قتلتُ):خبرُ المبتدأ (ثلاث)، والعائد (الهاء) في (كلّهُن).

ولا يُحذف العائدُ، إنْ لم يكنْ معلومًا. فلا يحذف في نحو:(زيدٌ ضربْتُهُ في دَارِهِ)؛ إذ لو حذفت (الهاء) من (ضربْتُهُ)، لم يُعلم إنْ حذف شيء أم لا[١٥١].

ويحذف العائد المجرور، في نحو:(السمنُ مَنَوانِ بِدرْهمٍ)،أي: مَنَوانِ منه. فساغ الحذف للعلم بالمحذوف[١٥٢]

أمّا العائد المرفوع، فلا يُحذف؛ لكونه عمدةً. سواءٌ رُفِع بفعلٍ، نحو (الزيدان قاما) أم رُفِعَ بغيرِ فعلٍ، نحو(زيدٌ هو قائمٌ) ونسبَ إلى ابن أبي الربيع جواز حذفه إنْ كان مبتدأً من نحو: (زيدٌ هو قائمٌ)[١٥٣] ، وقال أبو حيان: " وهذا ليس بشيء؛ لأنّكَ إذا قلت: (زيدٌ قائم) وحذفت (هو) لم يعلم أنَّ (هو) محذوف؛ لصلاحية (قائم) أنْ يكون خبرًا مستقلاً "[١٥٤]. وكذلك أجاز ابن عصفور حذفه إنْ كان مبتدأ نحو: (زيدٌ هو القائمُ)، فيُقال: (زيدٌ القائم)على أنّ (القائمَ) خبرٌ لمبتدأ محذوف[١٥٥].

ج- **ويجوز حذف العائد من جملة النعت** :

وذلك كقول أميّة بن أبي الصلت [١٥٦] :

رُبَّ مَا تَكْرهُ النُّفوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فـ(تكره): صفة (ما) والعائد محذوف، أي: ربّ شيء تكرهه النفوسُ [١٥٧]. يقول النحاس: "هذا البيت حجة بأنَّ ما نكرة، ولولا ذلك لم تقع ربَّ عليها وكأنه أراد ربَّ شيء تكرهه النفوس، وشيء نكرة "[١٥٨]. ويجوز أنْ تكونَ (ما) كافةً، والمفعول المحذوفُ اسمًا ظاهِرًا، أي :

ربّما تكره النفوسُ من الأمر شيئًا له فَرْجَةٌ .

وقول الآخر[١٥٩] :

فَمَا أدْرِي أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُوْلُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أصَابُوا

أي: أم مال أصابوه[١٦٠].

ومنه قوله تعالى:﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾[١٦١]، أي : لا تجزي فيه.

ومذهب أبي الحسن: أنَّ ضميرَ المجرورِ في جملةِ الصفةِ، قد حذف بالتدريج :

حذف حرف الجرِ فصارَ (تَجْزِيْه) فاتَّصل الضميرُ بالفعلِ، ثم حذف الضمير فصار (تجزي) [١٦٢].

أمَّا مذهب سيبويه، فالحذف تمَّ مرّةً واحدة ، والمعنى: يومًا لا تجزي فيه نفس عن نفسٍ[١٦٣].

د- وقد يحذف الضميرُ الرابط من جملة الحال لفظًا وينوى معنًى ، في نحو قولهم : (مررتُ بالبر قفيزٌ بدرهم) ، أي : منه [١٦٤].

هـ- وقد يُحذف ضميرُ غيرِ الشأن مع الحروف المشبهةِ بالفعلِ ، على قلةٍ وضعف [١٦٥]:

كقول الشاعر[١٦٦] :

فَلو كُنْتَ ظَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلكِنَّ زِنْجِيٌّ غَلِيْظُ الْمَشَافِرِ

أي: ولكنّكَ زنجيٌّ [١٦٧].

وقد يحذف غير ضمير الشأن مع (كأنْ) المخفّفة، إذا جاء خبرُها مفردًا، نحو قول الشاعر[١٦٨]:

وَيَوْمًا تُوافِيْنا بِوجْهٍ مُقَسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلْمِ

أي: كأنَّها ظَبيةٌ[١٦٩].

والبيت يروى بنصب(ظبية) فيكون المنصوب اسما لـ(كأن)، ويروى بالجر فيكون التقدير: كظبية، على زِيادة (أنْ)[١٧٠].

٦- أنّه يطابق مفسِّره في العدد والنوع ، إنْ كان المفسِّر مما اتَّحدَ لفظهُ ومعناهُ : وذلك كقوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[١٧١].

فضمير المنصوب في (أنزلناها)، و(فرضناها) عائدٌ على (سورة)، فهو مطابقٌ للمفسِّر في العدد والنوع، فهو مفردٌ مؤنَّثٌ، وكذلك الحال في ضمير المجرور في (فيها).

أمَّا (سورة) فهي خبرٌ لمبتدأ تقديره : (هي) ويجوز نصبها على إضمار الفعل ، و(أنزلناها) صفة [١٧٢]، وأجاز الفرَّاء نصبها على الحال من الهاء، التقدير: أنزلناها سورةً [١٧٣] ، وعلى هذا التقدير يقول أبو حيّان:" وكان المعنى : أنزلنا الأحكام (وفرضناها) سورةً ، أي: في حالِ كونِها سورةً من سور القرآن ، فليست هذه الأحكام ثابتة بالسنة فقط بل بالقرآن ، والسنة" [١٧٤]. وعلى هذا القول لا تكون الهاء عائدةً على (سورة) [١٧٥].

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [١٧٦]، فضمير المنصوب في (جاهدهم) عائدٌ على الكافرين، وقد جاء مطابقًا له في الجمعِ والتَّذكير.

هذه بعضُ الشواهد، والأمثلة على مطابقةِ الضميرِ لمفسرهِ كثيرةٌ جدًا [١٧٧].

أمَّا إذا كان المفسِّرُ مّما لا يتَّحدُ لفظهُ ومعناه، فإمَّا أنْ يُراعى في الضميرِ لفظُ المفسِّر، أو يُراعى معناه. يقول ابن عصفور: "وكذلك أيضًا يجوز الحمل على اللفظِ وعلى المعنى في كلِّ شيءٍ له لفظٌ ومعنى، موصولاً كانَ أو غيرَ موصولٍ"[١٧٨].ومثال هذا في قوله تعالى :﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ. فَمَن شَاء ذَكَرَهُ ﴾[١٧٩]. فضميرا المنصوب في (إنَّها) و(ذكره) عائدان على القرآن، وقد حمل الأول على لفظ (تذكرة)، فأنّث لتأنيثها، والآخر جاء مطابقًا للقرآنِ من باب الحمل على المعنى[١٨٠]؛ فالتذكرة هي القرآن[١٨١].

وقيل: الضمير عائدٌ على السور أو الآيات[١٨٢]، وقيل: هو عائدٌ على الموعظة[١٨٣]، وقال الفرَّاء:"هذه السورة تذكرة "[١٨٤]. وعلى هذه الأقوال يكون

الـضمير الأول مطابقًـا للمفـسِّر، والثـاني محمـولاً علـى المعنـى[١٨٥]، أو يكـون الضمير عائدًا على القرآن[١٨٦]. وقد اختار الآلوسي الوجه الأول، واعترض على بقيَّة الأقوال[١٨٧].

ومن الأمثلة على مراعاةِ اللفظِ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٨٨]. فضمير المجرور في (منه) عائدٌ على لفظِ (ما).

يقول أبو حيَّان: " وقرأ أبيّ والضَّحاك: منها الأنهار. وقرأ الجمهور منه[١٨٩] . فالقراءة الأولى : حملٌ على المعنى، وقراءة الجمهورِ على اللفظِ؛ لأنَّ (ما) لها هنا لفظ ومعنى، لأن المراد به الحجارة، ولا يمكن أن يرادَ بهِ مفرد المعنى، فيكون لفظه ومعناه واحدًا؛ إذ ليس المعنى (وإنَّ من الحجارةِ) للحجر الذي يتفجر منه الماء، إنما المعنى للأحجار التي يتفجر منها الأنهار" [١٩٠]. وكذلك الضمير في (يشَقّقُ) و(فيخرج منه الماء) [١٩١].

أمّاَ ما جاء مراعيًا المعنى، فمنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلاً دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ ﴾ [١٩٢]. فالضمير في (يَغُوصُونَ) ، (وَيَعْمَلُونَ) عائدٌ على (من) حملاً على معناها [١٩٣]، أمَّا لفظها، فمفردٌ، ولو جرى على اللفظِ، لقيل في غير القرآن : يغوص ويعمل . ومثله قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَـذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١٩٤] .

فالضمير في قوله تعالى: (قُلْ هُوَ) عائدٌ (المصيبة) باعتبار المعنى،لا باعتبار اللفظ[١٩٥].

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١٩٦]، فضمير المنصوب من قوله تعالى: ﴿ فَمَن بَدَّلَهُ ﴾ ، قيل: عائدٌ على (الوصية) من قوله تعالى : ﴿إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ ﴾ [١٩٧]، وتكون بمعنى الإيصاء[١٩٨]، وقيل : غير ذلك[١٩٩]. أمَّا الضمير في قوله تعالى :

﴿ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ ، فجاء مجموعًا على معنى (من)، ولو رُوعِي اللفظُ، لقيل : على الذي يبدله[٢٠٠].

وإذا أمكن في الضميرِ مراعاة اللفظِ، ومراعاة على المعنى، بُدئ باللفظِ[٢٠١]. يقول ابن عصفور: " فإذا حملتَ على اللفظِ وعلى المعنى في كلامٍ واحدٍ فالأحسنُ أنْ تقدِّم الحمل على اللفظِ، ثُمَّ بعد ذلك على المعنى"[٢٠٢]. وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٢٠٣]، فقد حُمل الضمير في(عمل) على لفظِ (من) فجاء مفردًا، ثُمَّ حمل على معناها في قوله تعالى : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ فجاء الضميرُ مجموعًا[٢٠٤] ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[٢٠٥] ، يقول الطاهر بن عاشور: "وأُجْرِيَ الضّميران في قوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا ﴾ على الإفراد والتّأنيث مراعاةً للفظِ قرية، ليحصل التماثل بين لفظ المعاد ولفظ ضميره في كلام متّصلِ القربِ، ثمّ أجريتْ ضمائرُ القريةِ على صيغةِ الجمعِ في الجملةِ المفرعةِ عن الأولى في قوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا ﴾ ؛ لحصول الفصلِ بين الضّميرِ، ولفظِ معادِهِ بجملةٍ فيها ضميرٌ معادُه غيرُ لفظِ القريةِ، وهو(بَأْسُنَا بَيَاتًا)، لأنّ (بَيَاتًا) متحمّل لضمير البأس، أي: مبيّتًا لهم، وانتقل منه إلى ضمير القريةِ باعتبارِ أهلها فقال:﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ{٤} فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا﴾"[٢٠٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٠٧].

وقوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾ [٢٠٨]. جاء الضمير مفردًا في (اسْتَوْقَدَ) وفي (مَا حَوْلَهُ) حملا على لفظ الذي، ثمَّ حمِل على معناه في قوله عزّ وجلَّ : ﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾؛ لجريان (الذي) على الواحد والجمع [٢٠٩].

ومثل هذا قول الفرزدق [٢١٠] :

تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ

فأعاد الضمير من يَصْطَحِبانِ مثنى حملا على معنى (مَنْ) [٢١١].

وقد يُحملُ على المعنى قبلَ الحملِ على اللفظِ، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حِكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [٢١٢] . قال أبو حيّان : " وكان قد سبق لنا أنَّ شيخنا عَلَمَ الدِّين العِراقي- رحمه الله- ذكر أنَّه لمْ يُوجد في القرآنِ حملٌ على المعنى أولاً ، ثُمَّ حَمْلٌ على اللفظِ بعده إلاّ في هذه الآية "[٢١٣]. وقال الزمخشري:" وأنث (خَالِصَةٌ) للحمل على المعنى، لأنَّ (ما) في معنى الأجنَّةِ، وذكَّرَ (مُحَرَّمٌ) للحمل على اللفظ [٢١٤]، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ﴾ [٢١٥]. وقال أبو حيان: "وهذه الآية تقدم فيها الحملُ على المعنى، فقال: (خالصة) ثم حمل على اللفظ، فقال: و(محرم)." وقال: " ومن ذهب إلى أن الهاء للمبالغةِ، أو التي في المصدر كالعافية، فلا يكون التأنيثُ حملاً على معنى (ما)، وعلى تسليم أنَّه حملٌ على المعنى، فلا يتعيَّن أنْ يكونَ بدأ أولاً بالحملِ على المعنى ثم بالحمل على اللفظ؛ لأنَّ صلة (ما) متعلقةٌ بفعلٍ محذوف، وذلك الفعل مسند إلى ضمير (ما) ولا يتعيَّنُ أنْ يكونَ، وقالوا : (ما استقرت في بطون الأنعام)، بل الظاهر أن يكون التقدير: (ما استقرّ) فيكون حملَ أولاً على التذكيرِ، ثمَّ ثانيًا على التأنيثِ، وإذا احتملَ هذا الوجهُ - وهو الراجح- لم يكن دليلا على أنَّه بدأ بالحملِ على التأنيثِ أولاً، ثمَّ بالحملِ على اللفظ"[٢١٦].

وإذا حُمِلَ على المعنى بعدَ الحملِ على اللفظِ، ضَعُفَ العودُ إلى اللفظِ، يقول ابن جني: "واعلم أنَّ العربَ إذا حملتْ على المعنى لمْ تكدْ تراجع اللفظَ"[٢١٧].

أمَّا قوله [٢١٨] :

كلاهُما حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقد ذهب ابن جنّي إلى أنَّه ليسَ من بابِ معاودةِ الحملِ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى؛ لأنَّ الضميرَ في(رابٍ) ليسَ عائدًا على(كلا) الأولى؛ فهو لمْ يقلْ: كلاهُما قدْ أقلعا، وأنْفُه رابٍ، ولكنه قَدْ أعادَهُ على(كِلا) أُخْرَى غير الأولى[٢١٩].

ومَّما حُمِلَ على اللفظِ بعد اعتبار المعنى، قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ. وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٢٢٠]. يقول أبو حيّان: "بدأ أولا بالحمل على اللفظ، فأفردَ في قوله:(من يشتري)، (وليضل)، (ويتخذها)، ثم جمع على الضميرِ في قوله:(أولئك لهم)، ثُمَّ حملَ على اللفظِ، فأفردَ في قوله:(وإذا تتلى) إلى آخره"[٢٢١].

وقال الآلوسي:" وَإِذَا تتلى عَلَيْهِ)، ففي الآيةِ مراعاةُ اللفظِ، ثُمَّ مراعاةُ المعنى، ثُمَّ مراعاةُ اللفظِ ونظيرُها في ذلك قوله تعالى في سورة الطلاق:﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحا﴾ [٢٢٢] قال أبو حيان: ولا نعلم جاء في القرآن ما حُمِلَ على اللفظِ، ثُمَّ على المعنى، ثُمَّ على اللفظِ غير هاتين الآيتين، وقال الخفاجِيّ: ليسَ كذلكَ، فإنَّ لها نظائرَ "[٢٢٣].

وقد ذكر أبو حيان في قوله : ﴿ رَّسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ [٢٢٤] . حُمِلَ على اللفظِ في قوله تعالى : ﴿يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ ﴾، ثُمَّ حُمِلَ على المعنى في﴿ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ ، ثُمَّ حُمِلَ على اللفظِ في ﴿ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ [٢٢٥].

وهذا القول ردّه ابن عصفور الذي قال: "فلا ينبغي أنْ يُحتجَّ به فيقال: قد قال: (خالدين)، بالجمعِ على معنى (مَنْ)، ثُمَّ قال بعده: قد أحْسنَ له رزقًا،

بالإفراد على لفظِها؛ لأنَّ (خالدين) حالٌ من الضمير في (يُدخِله) على معناه؛ لأنَّه في المعنى جمعٌ والضمير في (له) عائدٌ على لفظِهِ، وإنَّما كان يكون فيه حُجَّةٌ لو كان (خالدين) حالا من نفسِ (من)."[٢٢٦]. وقال أبو حيان: "واستدلَّ النحويون بهذه الآيةِ على مراعاةِ اللفظ أولا، ثُمَّ مراعاةِ المعنى، ثُمَّ مراعاةِ اللفظِ. وأوردَ بعضُهم أنَّ هذا ليسَ كما ذكروا؛ لأنَّ الضميرَ في (خالدين) ليس عائدًا على (مَنْ)، بِخلافِ الضميرِ في (يؤمن)، (ويعمل)، و(يدخله)، وإنَّما هو عائدٌ على مفعولِ (يدخله)، و(خالدين) حال منه، والعامل فيها(يدخله) لا فعل الشرط"[٢٢٧].

٧- **أنّه إذا كان لغائبٍ، فلا بدَّ له من عائد يُفسِّره**؛ لأنَّه عارٍ عن المشاهدةِ[٢٢٨]، نحو قولك:(جاءنِي زيدٌ فأكرمته) .

والعائد قد يكون مذكورًا بلفظه – كالمثال السابق-أو مدلولا عليه بقرينةٍ لفظيةٍ، أو معنويّةٍ .

وإذا كان لحاضر، فإنَّه لا يحتاج إلى مُفسِّر؛ لأنَّه مُفسَّرٌ بالمشاهدةِ وحضورِ من هو له [٢٢٩].

والضمير المفسَّرُ ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي :

أ- ضمير لا تفسِّره إلا النكرةُ، نحو قولك: (رُبَّه رجلا) وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[٢٣٠]، فالضمير هنا تفسِّره النكرةُ بعده.

ب- وضمير تفسِّره المعرفةُ والنكرة، وهو الذي يكون عائدًا على متقدم غالبًا.

ومثال ما تفسِّره المعرفة، نحو: (أضاربٌ غلامَه زيدٌ)، و(أقبلتْ هندٌ فأكرمتُها).

فالضمير في هذين المثالين عائد على متقدم (رتبة) في المثال الأول، و(لفظًا ورتبة) في المثال الثاني ، وهما معرفةٌ.

أمَّا ما حكاه سيبويه من نحو:(ضربوني وضربت قومَك)[٢٣١]، فإنَّ الضميرَ في (ضربُونِي) عائدٌ على متأخر،هو(قومك)، وهو معرفةٌ.

ومثال ما تفسِّره النَّكِرةُ، نحو:(ضربَنِي وضربْتُ رجلا)، و(ضربُونِي وضَربْتُ قومًا)، فالضميرُ هنا عائدٌ على متأخرٍ، ومفسَّرٌ بنكرةٍ. ومما استشهد به سيبويه[٢٣٢] قول الشاعر[٢٣٣] :

فإنَّكَ لا تُبالِي بعدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حِمارُ

فـ(اسم) (كان) عائد على(ظبي)، وهو نكرةٌ.

ج- ضمير لا يُفسَّر إلا بجملةٍ تأتي بعده تكون خبرًا له[٢٣٤] :

وهذا الضمير هو ضمير الشَّأن، والقصة، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٢٣٥]. وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [٢٣٦]. فهذا الضمير يفسِّره مضمون الجملة الواقعةِ خبرًا له[٢٣٧]، وأجازَ الفرَّاءُ تفسيره بمفرد مؤَوَّل بالجملة، نحو (كان قائمًا زيدٌ) و(ظننتهُ قائمًا عمرو)[٢٣٨].ووافقه الأخفش فيما ذهب إليه[٢٣٩]. وردّ قولهما ابن هشام، الذي قال:" وهذا إنْ سُمعَ خُرِّجَ على أنَّ المرفوعَ مبتدأ، واسم (كان) وضمير (ظننته) راجعان إليه؛ لأنّه في نيةِ التقديم ،ويجوز كونُ المرفوع بعد كان اسمًا لها"[٢٤٠].

ولا بد من تحديد المفسِّر- ولا سيَّما إذا تقدَّم الضميرَ مفسِّران أو أكثر وكانَ كلٌّ مِنْها صَالحًا للتَّفسير-؛ لأنَّه يتوقَّف عليه فهم المعنى، وربَّما توقَّفَ عليه حكمٌ شرعيّ، كما هو الحال في ضمير المرفوع من (فلمْ تَجِدُوا) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾[٢٤١].

فقد اختلفَ المفسّرون في ضميرِ المرفوعِ على مَنْ يعود ؟

فقيل: إنَّه عائد على كلِّ مَنْ تقدّمَ في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء ﴾ ،أي: إنَّ عدمَ الماءِ شرطٌ لصحةِ التيمُّم لكلِّ من تقدَّم، ومن بينِهم المَرْضَى. نُسبَ هذا القول إلى الحسن البصْريّ وعطاء والحسن [٢٤٢].

وقيل: إنَّه عائدٌ على كلِّ من تقدّم من الأصناف المذكورةِ، ما عدا المرضى ، أي: إنَّ عدمَ الماءِ شرطٌ لصحةِ التيمُّم للمسافِر ، ولمنْ جاء من الغائطِ ، ولمنْ لمس النِّساءَ، وليس شرطًا للمرضى؛ لأنَّ المريضَ يجوز له أنْ يتيمّم والماء موجودٌ إنْ خافَ على نفسِهِ الضَّررَ [٢٤٣].

وقيل: إنَّه عائدٌ على الكلِّ ظاهِرًا، والشّرط في حقِّ المرضى، لا لعدمِ الماءِ، وإنّما لعجزهم عن استعماله بسببِ المرضِ[٢٤٤].

أمَّا الجَمَلُ، فذهب إلى أنَّ الضمير عائدٌ على باقي الأربعةِ غيرِ المرضى، إنْ كان المرادُ بعدمِ الوجدانِ الحسّيَّ. وإنْ كان المراد الأعمَّ من الحسّيِّ والشَّرعِيِّ، كان الضمير عائدًا على الكلِّ؛ لأنَّ قوله (فَلَمْ تَجِدُوا): كنايةٌ عن عدم التَّمكُّنِ من استعمالِهِ، وإنْ وجِد حسًّا؛ إذ الممنوع منه كالمفقود، فيكون الشرط قيدًا في الكلِّ[٢٤٥].

والضمير في قوله : (فَتَيَمَّمُوا) للأصناف الأربعةِ ، وفيه تغليب للخطاب على الغيبةِ [٢٤٦].

يقصد بالمفسِّر المتقدّم- في هذا الموضع - ما جاء مذكورًا لفظًا قبل الضمير.

أمّا المفسِّر المذكور، فهو ما نُصَّ عليهِ بلفظهِ صراحةً. والغالب في مفسِّرِ ضميرِ الغائبِ أنْ يكونَ مُصَرَّحًا بذكره [٢٤٧].

وبعد هذا التمهيد عن تعريف الضمير ووظيفته وخصائصه وأهميته في الجملة يأتي الحديث هنا عن مسألة في غاية الأهمية وهي مرجع الضمير وأهمية المعنى في تفسيره .

والضمير المفسَّر نوعان [٢٤٨]:

أحدهما: ضمير سالم من الإبهام: وهو مع احتياجهِ لما يفسره قدْ سلمَ من الإبهام بأحد شيئين:

- إمَّا أنْ يكون قد تقدمه مفسر واحد ، نحو قولك: (جاءني زيدٌ، فأكرمْتُه)، فالضَّمير في (أكرمته) عائدٌ على (زيد) وليس في الضَّميرِ غموضٌ أو لبسٌ، لِتعيُّن مفسِّرهِ.

- وإمّا أنْ يكون قد تقدمه مفسران، أو أكثر. ولكنَّه تعيَّنَ لأحدها بقرينة، نحو قولك: (جاءني هندٌ وزيدٌ، فأكرمْتُها). فالضمير هنا مُتَعَيِّنٌ لـ(هند) دونَ (زيد) بقرينة التأنيثِ.

أمَّا قولُكَ: (جاءني عالِمٌ وجاهلٌ، فأكرمته)، فالضمير هنا متعيَّنٌ لـ(عالم) بقرينةٍ منطقيةٍ، وهي أن الإكرام لا يكون إلا للعالم.

وهذا النوع لم يتعيَّنْ بإفرادِ المفسِّرِ، وإنَّما تعيَّنَ بوجودِ ما يدلُّ عليهِ، فزال اللبسُ، والغموضُ.

والآخر: ضمير مبهم: وهو الذي تقدمه مفسران أو أكثر، وكانت جميعها صالحة للتفسير؛ وذلك لاحتمال عوده على أحدها دون أن يكون متعيِّنًا رجوعُه لأيٍّ منها بخصوصيةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ، وذلك نحو قولك: (جاءني زيد وعمرو، فأكرمته)، وقولك: (قابلت زيدًا وعمرًا فسلمت عليه).

والأصل في مرجع الضمير أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد ما يصلح للتفسير، واقتضتِ القرينةُ الاقتصارَ على مفسرٍ واحدٍ، فإنَّ لذلك أحكامًا خاصةً سيتمُّ تناولُها هنا .

عَوْدُ الضَّمِيْرِ عَلى أقْرَبِ مُتقدِّمٍ مذكور :

أجمع النحويون والمفسِّرون -على اختلاف عباراتهم- على أنّه إذا تقدّم على ضميرِ الغائبِ اسمان ، أو أكثر وكان كلٌّ منها صالحًا لتفسير الضمير, يكون الضميرُ للأقرب منها ، إلاّ أن يَردَ دليلٌ يجعله لغيره، أو يكونَ الأقربُ مضافًا إليه[٢٤٩].

قال ابن مالك : " إذا ذُكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدًا جُعل للأقرب ، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج "[٢٥٠] ، وقال : " الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب ولا يكون غيرَ الأقربِ إلاّ بدليل"[٢٥١]. وقال الرازي : " وأن عود الضمير إلى أقرب المذكورين واجب...."[٢٥٢]. وقال الزركشي : " الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور"[٢٥٣]. وقال السيوطي:"الأصل عوده على أقرب مذكور"[٢٥٤].

وهم بإطلاقهم هذه القاعدة, لا يجعلون الضميرَ للأقربِ أصلا ثابتًا, وإنَّما يكونُ له ما لمْ يُوجد ما يقْتضِي العدول عنه إلى غيره .

ويكون ضمير الغائب عائدًا على أقرب مذكور في حالتين، هما :

إحداهما: أنْ يُرجَّحَ كونُه للأقرب إليه؛ لعدم دليلٍ يجعله للآخر, مع استوائهما في المعنى.

والأخرى : أنْ تكون هناك قرينة تجعلُ الضمير لأقرب المتنازعين فيه.

والضمير العائد على أقرب مذكور ينقسم إلى قسمين، هما :

القسم الأول :

ضمير تقدّم عليه اسمان صالحان للتفسير، واقتضتِ القرينةُ الاقتصارَ على أحدهما، وهو الأقرب. وهذا القسم على أربعة أنواعٍ :

النوع الأول: ضمير تقدّم عليه اسمان صريحان غير متعاطفين، ولا متضايفين, كقولك: (من عمل الخير فله أجره). فالأصل في هذا الضمير أن يكون عائدًا على أقرب مذكور وهو (الخير) إلاّ أنَّه قد يرجّح كونه للأول إذا كان هناك دليلٌ يخرجه عن كونه للأقرب، وذلك أنْ تقول: (فله أجره على ما فعل)، فيكون الضمير عائدًا على (من) المتقدِّم .

وقد يرد دليل لفظيّ أو معنوي يؤيّد كونَه للأقربِ. والدليل قد يكون واحدًا – أو أكثر– مّما يأتي :

١- قد يدلُّ السِّياق على أنَّ الضمير للأقرب.

ومثال هذا في قوله تعالى :﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (٢٥٥).

فقد اختلف النحويون والمفسّرون في ضمير المجرور في قوله :﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا﴾، و﴿وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ فكانت أقوالهم على النحو الآتي:

أ- قيل: إنَّ ضمير المجرور في قوله: ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا ﴾،و﴿ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ عائد على أقرب مذكور وهو (النفس) الثانية. وهي النفس العاصية, والمعنى: أن هذه النفس لا تُقبل منها شفاعة في نفسها ولا تؤخذ منها فِدية . ويكون ذلك كقوله تعالى : ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾(٢٥٦) وقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾(٢٥٧) .

وهذا القول اختاره البغوي الذي قال: " أي: لا تقبل منها شفاعةٌ إذا كانت كافرة "[٢٥٨]. واختاره الرازي[٢٥٩]، والطَّاهر بن عاشور[٢٦٠]، ورجّحه الزمخشري[٢٦١], وأبو حيان[٢٦٢], والآلوسي الذي قال:" لأنَّها أقربُ مذكور, ولموافقته لقوله تعالى: ﴿ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾, ولأنّه المتبادَر من قوله﴿ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾" [٢٦٣].

ب- وقيل: إنَّ الضمير عائد على النفسِ الأولى في قوله : ﴿لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ﴾؛ لأنها المحدَّث عنها, وإنَّما ذُكرتِ الثانيةُ فضلةً. وهذه النفس هي النفس المؤمنة, والمعنى: إنَّ هذه النفسَ لو شفعتْ في نفسٍ عاصيةٍ, أو حاولت فِداءها، لمْ تُقبل منها تلك الشفاعة, ولم تُؤخذ منها تلك الفدية.

وهذا الوجه أجازه الزمخشري الذي قال:"ويجوز أن يرجعَ إلى النَّفْسِ الأولى على أنّها لو شفعت لها لم تُقبل شفاعتُها, كما لا تجزي عنها شيئًا"[٢٦٤].

وقال أبو حيان: "وقد يظهر ترجيحُ عودِها إلى النفس الأولى؛ لأنها هي المحدَّث عنها في قوله: ﴿ لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ ﴾ والنفسُ الثانيةُ هي مذكورةٌ على سبيلِ الفضْلةِ لا العمدة" [٢٦٥].

وقال الألوسي:" وإمّا إلى النفس الأولى؛ لأنها المحدَّث عنها... وكأنه قيل: إنّ النفسَ الأولى لا تقدر على استخلاصِ صاحبتِها من قضاءِ الواجباتِ وتداركِ التَّبعاتِ؛ لأنَّها مشغولةٌ عنها بشأنِها, ثم إنْ قدرتْ على نَفْي ما كانَ بشفاعةٍ، لا يُقبل منها, وإن زادتْ عليه بأنْ ضّمتِ الفداءَ، فلا يُؤخذ مِنها, وإنْ حاولتِ الخلاصَ بالقهرِ والغَلبةِ – وأنّى لها ذلك؟– فلا تتمكَّنُ منه" [٢٦٦].

ج- وقيل: إنَّ الضمير في قوله : ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا ﴾ عائدٌ على النَّفسِ الأولى, أي: إنَّ النفسَ المؤمنةَ لو شفعتْ في نفسٍ عاصيةٍ ما قُبلتْ شفاعتُها.

والضمير في قوله : ﴿ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ عائد على النفس الثانية, أي: إنَّ هذه النفس التي لم تُقبل فيها شفاعةٌ، لو حاولتْ أن تقدِّمَ فديَة، تفتدي بها نفْسَها، لم تُؤخذْ منها تلك الفديةُ.

وهـذا القـول اختـاره الكواشـي[٢٦٧], ووصـفه الـسمين الحلبـي[٢٦٨] (بأنَّـه مناسبٌ) وقال به الصّاوي [٢٦٩].

وجـوّز أبـو البقـاء أنْ تكـون شـبه الجملـةِ فـي قولـه ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَـا ﴾ و ﴿ وَلاَ يُؤْخَـذُ مِنْهَـا﴾ متعلقـة بـ (يُقبـل) و (يُؤخـذ) أو تكـون صـفةً لـ (شـفاعة), و(عدل) وقد انتصبتْ حالا لتقدمها [٢٧٠].

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب (تقبل) و(تؤخذ) بالتاء الفوقية- وهـو القياس- وقرأ الباقون بالياء التحتية [٢٧١], وقرأ سفيان (ولا يقبل)[٢٧٢] بفتح اليـاء ونصب (شفاعة) على الالتفات؛ لأن فيه خروجًا من متكلم في قوله: ﴿ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ﴾ إلى غائب [٢٧٣].

تلك هي الأقوال في هذا الضمير والراجحُ منها القول الأول؛ لأنَّ سياق الآية يدل عليه لما فيه من الموافقة لقوله: ﴿ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ وقوله :﴿ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ ، كذلك لجريانه على الأصل .

أمَّـا القـولُ الثالـثُ، فهـو أضـعف الأقـوال؛ لمـا فيـه مـن تـشتيتِ الـضمائر، وتفرقها فيؤدي إلى الإخلالِ بالنظمِ، والإلباسِ على السامعِ.

ونظير هذا الضمير في قوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٧٤]

فقدِ اختُلِفَ في الضمير في قوله:(ومن ذريَّتِهِ) على مَنْ يعود ؟

أ- فذهبَ فريق إلى أنَّ الضميرَ عائدٌ على (نوح) وهو أقرب مذكور. دلَّ على ذلك ذكر (لوط) في سياق الآيات من قوله : ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ﴾ ولوطٌ لم يكنْ من ذريَّة إبراهيم, بل هو من ذرية (نوح) [٢٧٥].

ب- وذهب فريق آخر إلى أنّ الضمير عائد على (إبراهيم)؛ لأنَّه المحدَّثُ عنه منذُ بدايةِ الآياتِ[٢٧٦]. والقول الأول أظهر؛ لجريانِهِ على الأصلِ والسِّياقُ يؤيِّدُه .

٢- وقد يترجَّح عود الضمير على أقربِ مذكورٍ لأنَّه المحدَّث عنه.

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾[٢٧٧] فقد اختلِفَ في ضمير المرفوع في قوله : ﴿فَزَادُوهُمْ﴾ علامَ يعود ؟

أ- فقيل: إنَّ الضمير عائد على (رجال من الجن)؛ إذ هم المحدَّث عنهم، وهم أقرب مذكور، أي: الجن زادت الإنسَ مخافة وفرقًا.

وهذا القول اختاره الرازي[٢٧٨] ، وأبو حيان[٢٧٩] الذي نسبه إلى قتادة ، وأبي العالية ، والربيع ، وابن زيد[٢٨٠].

ب- وقيل : إنّ الضمير عائدٌ على (رجال من الإنسَ)، والمعنى : أن الإنس زادت الجن طغيانًا وإثمًا وكفرًا بعبادتهم إياهم . وهذا اختاره الزمخشري[٢٨١]، والبيضاوي[٢٨٢]، والبقاعي[٢٨٣] و الألوسي[٢٨٤] ، ونسبه أبو حيان إلى مجاهد والنخعي وعبيد بن عمير[٢٨٥].

٣- ويترجح عود الضمير على أقربِ مذكورٍ؛ لتوحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد، فتوحيد مرجِعها وإعادتُها إلى شيء واحدٍ ، أولى وأحسنُ من تفرُّقِها ؛ لانسجام النَّظم واتِّساقِ السِّياقِ[٢٨٦].

مثال هذا قوله تعالى :﴿ وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[٢٨٧]

فقد اختُلف في ضمير المجرورِ في﴿ سِيءَ بِهِمْ﴾ علامَ يعود ؟

أ- فقيل: الضميرُ عائد على الرُّسل، العائدِ عليهم الضميرُ في قوله : ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ اتفاقًا، والمعنى: ساءَ بالرُّسلِ أولَ أوقاتِ مجِيْئهم إليهِ؛ إذ ظنَّهم مِنَ الإنسِ, وضاقَ بإعْمالِ الحيلةِ في الدَّفعِ عنهم. أو ضاقَ بهم ذَرْعًا مخافَةً عليهم؛ لما يعلمُ من شرِّ قومه.

وهذا قاله ابن جرير[٢٨٨]، والثعلبي[٢٨٩]، واختاره البغوي[٢٩٠]، وابن عطية[٢٩١]، والبقاعي[٢٩٢] . ويقوم اختيارهم هذا على قاعدة توحيد مرجع

الضمير، كما أن المعنى يقتضي هذا الوجه، ولا يوجد دليل يقتضي خلاف هذا القول.

ب- وقيل : الضميرُ في قوله: ﴿ سِيءَ بِهِمْ﴾ عائد على قوم لوط، والضمير في قوله :﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ عائد على الملائكة، والمعنى: ساء ظنًا بقومه، وضاق ذرعًا بأضْيَافِه. قاله ابن عباس[٢٩٣]، ونسبه ابن جرير إلى قتادة[٢٩٤]، واختاره السيوطي[٢٩٥].

والقائلون بهذا الرأي يرونَ أنَّ تفريقَ الضمائرِ لا يؤدّي إلى لبسٍ.

٤ – ويترجَّحُ عودهُ على أقربِ مذكورٍ لوجودِ قرينةٍ لفظيةٍ في سياقِ الكلامِ.

على نحو ما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[٢٩٦] الضمير في (ينْعِهِ) يصلح أنْ يعودَ- من حيث التركيب- على النباتِ، كما يصلحُ للثمرِ، ولكنَّ وجودَ كلمةِ (ينْعِهِ) يدلُّ على أنَّ الضميرَ المتصلَ بها، عائدٌ على أقربِ مذكورٍ، وهو الثمر؛ وذلك للعلاقةِ المُعْجميَّةِ بينهما إذ إنَّ (اليَنْعَ) – وهو النضجُ[٢٩٧]– لا يكون إلاّ للثَّمرِ، أمّا النباتُ فلا يَيْنَعُ[٢٩٨]، أي: فلا ينضج .

أمّا الضميرُ في (فأخْرجْنَا)، ففيه التفاتٌ من غَيْبةٍ في قوله (وهو الذي) إلى تكلم بصيغة المعظم لنفسه؛ لمجِيئهِ في سياقِ بيانِ نِعمِ اللهِ على عبادِهِ, وتفضُّلهِ عَليْهم .

٥- ويرجّح عود الضمير على أقرب مذكور إذا كان المعنى يقتضيه .

مثال هذا في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَاللّهُ رَؤُوفُ بِالْعِبَادِ ﴾[٢٩٩].

فقد اخْتُلِفَ في الضميرِ من قوله (بينه) علامَ يعود :

أ – فقيل: الضميرُ عائدٌ على ما في قوله : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ ﴾ ؛ لأنّه أقرب مذكور.

ولأنّ المعنى:أنَّ السوءَ يتمنى في ذلك اليوم التباعد منه[٣٠٠]. وهذا الوجه قاله الثعلبي[٣٠١]، واختاره أبو حيان [٣٠٢] ، ونقله الآلوسي [٣٠٣] ، ورجحه السمين الحلبي [٣٠٤].

ب- وذهب الزمخشري إلى أن الضمير لليوم ، فقال : "والضمير لليوم ، أي: يومَ القيامة حين تجد كلُّ نفسٍ خيرها وشرَّها حاضرين, تتمنى لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم – وهو له– أمدًا بعيدًا "[٣٠٥]. وهذا الوجه اختاره الآلوسي، الذي قال: " قيل: (الضمير لِما عملت) ؛ لقربه ، ولأنَّ اليومَ أحْضِرَ فيه الخيرُ والشَّرُ، والمُتَمنَّى بُعد الشَّرِ، لا ما فيه مطلقًا، فلا يحسن إرجاع الضمير اليوم وإلى هذا ذهب في البحر، ورد بأنه أبلغ لأنه يودّ البعد بينه وبين اليوم مع ما فيه من الخير لئلا يرى ما فيه من السوء" [٣٠٦] وردّه أبو حيّان الذي قال: " وأبْعدَ الزّمخشري في عوده على اليوم ؛ لأنَّ أحد القسمين اللذين أحْضِرا له في ذلك اليوم ، هو الخير الذي عمله ولا يطلب تباعد وقت إحضارِ الخيرِ إلا بتجوّز إذا كان يشتمل على إحضار الخير والشّرِ، فتودُّ تباعده ؛ لتسلم من الشّر ودعه لا يحصل له الخير، والأولى : عوده على(مَا عملتْ من السُّوء) ؛ لأنَّه أقرب مذكور، لأنّ المعنى : أنَّ السوء يتمنَّى في ذلك اليوم التباعد منه"[٣٠٧].

والوجه الأول أرجح ؛ لجريانه على الأصل، ولأنَّ المعنى يقتضيه .

٦ – ويَترجَّح عود الضمير على أقرب مذكور إذا لم يكن هناك ما يُرجِّح كونَه لأحدهما, وكانا مستويين في المعنى, فيكون عوده على الأقرب أولى .

ومثاله في قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلا ﴾ [٣٠٨].

فقد اخْتُلِفَ في ضميرِ المنصوبِ في (وَجَعَلْنَاهُ) على من يعود :

أ- فذهب الرازي [٣٠٩]، والبقاعي [٣١٠] إلى أنَّ الضميرَ عائدٌ على(الكتابِ) ، المراد به التوراة ، وهو أقرب مذكور ، وبدأ بهذا القول القرطبي [٣١١] ، ورجّحه وأبو حيان [٣١٢] ، والسمين الحلبي[٣١٣] ، والآلوسي[٣١٤].

ب- وذهب الماوردي[٣١٥]، وابن عطية[٣١٦] إلى جواز أنْ يعودَ الضميرُ على (الكتابِ) أو على (مُوْسَى) . والقول الأولُ أرجحُ؛ لقرب الضمير من مفسِّره، والمعنى عليه، ولا يوجد ما يقتضي خروجه عن هذا الأصل .

وفي قوله (وَآتَيْنَا) التفاتٌ للخروجِ من غَيْبةٍ في قوله : ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [٣١٧] إلى تكَلُّمٍ بنونِ العظمة ؛ لمجِيء الضميرِ في مقامِ التفضّلِ على بني إسرائيل.

النوع الثاني :

أن يتقدم على الضمير اسمان متعاطفان، صالحان لتفسيره، ولا يصح عوده عليهما معًا؛ لفقد المطابقة بينهما، وبين الضمير المفرد .

فيعود الضمير على أحدهما، وقد يترجَّحُ كونه لأقرب مذكور لعلة – أو أكثر- مما يأتي:

١- فقد يترجَّح عود الضمير على المعطوف إذا لم يكن الضمير متعيِّنًا لأحدهما دون الآخر، فيكون عوده على الأقرب أولى؛ لجريانه على الأصل .

مثال هذا في قوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[٣١٨].

فالهاء في ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾ ، قرأ حمزة، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف بإثباتها في الوقف ، وأسقطوها في الوصل, وأثبتها الباقون في الوصل، والوقف[٣١٩]، وفيها أقوال :

أ - فقد قيل: إنّ الضمير عائد على أقرب مذكور، وهو(الشَّرابُ). واكتُفي بذكره؛ لأنَّهُ في معنى الآخر .

وهذا قاله الثعلبي[٣٢٠] ، والرازي[٣٢١] ، والبغوي[٣٢٢] . وهو الأقرب إلى الصواب ؛ لجريانه على الأصْلِ وبعده عن التأويل. يؤيده قراءة ابن مسعود: (فانظر إلى طعامك وهذا شرابك لم يتسنه)[٣٢٣] .

ب – وقيل: إنّ الضمير عائد على المذكورينِ وأفْرد؛ لأنّ الطعام والشراب كالجنس الواحد.

ذكر هذا الوجه أبو حيان[٣٢٤]، ونقله البيضاوي[٣٢٥] ، والألوسي[٣٢٦].

ج – وقيل:إنَّ الضميرَ قدْ أفرِدَ لكونهما في معنى الغذاء فكأنه قيل: وانظر إلى غذائك لمْ يَتَسنَّه، فيكون كقوله[٣٢٧] :

فكأنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلِ أوْ سُنْبُلا كُحِلتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

وهذا ذكره أبو حيان[٣٢٨] .

الخاتمة

دار هذا البحث حول " وظائف الضمير في الجملة دراسة في التركيب" حيث إن الضمائر لها في اللغة وظيفة خاصة ، وأهمية كبيرة ، والضمائر تكتسب أهميتها من ناحيتين ، الأولى : أنها تحل محل كلمة أو جملة أو عبارة . والثانية : أنها تربط بين أجزاء النص المختلفة شكلا ودلالة ، داخليا وخارجيا ، سابقة ولاحقة . وقد وعى القدماء والمحدثون أهمية الضمائر ، وأدركوا قيمتها في بناء النص وتركيبه، فالضمير عند القدماء هو الأصل في روابط جملة الخبر بالمبتدإ، ولهذا يربط مذكورا ، ومحذوفا ، عائدا على متقدم لفظا ورتبة ، أو رتبة فقط ، أو لفظا فقط ، أو على متأخر لفظا ورتبة ، بل حكموا على بعض الجمل بالخطأ لخلوها من الضمير ، مثل جملة الخبر الخالية من الضمير الذي يربطها بالمبتدإ نحو : زيد قام عمرو .

أما المحدثون فإنهم أولوا الضمير عناية خاصة ، ولقي منهم اهتماما شديدا في التحليل النصي ، فوظيفة الضمير عند النصيين لا تتوقف على حلوله محل الظاهر أو تعويضه عنه فقط ، بل تتعدى ذلك إلى كونه رابطا يحقق التماسك النصي الداخلي والخارجي ، كما أنه يؤثر في تشكيل المعنى وإبرازه .

والضمير – عند جمهور النحاة – أعرف المعارف ، ويؤدي وظائف معينة في الجملة، فيقع ركنامن أركانها ، كما يقع فضلة فيها ، وقد يرد ضمير المفعول منعكسا عائدا على الفاعل مباشرة أو مسبوقا بكلمة نفس ، ومن وظائفه أيضا : الفصل بين المتلازمين ، والاختصار ورفع الالتباس ، والتعظيم والتفخيم المتمثل في ضمير الشأن ، والربط .

والضمير له أحكام تخصه منها : رد الأشياء إلى أصولها ، وأنه لا يوصف ولا يوصف به ، وأنه لا يبدل لا من المضمر ولا من الظاهر ، وأنه لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل ، وأنه قد يحذف للعلم به ، وأنه إذا كان لغائب فلا بد له من مرجع يفسره ، وأنه يطابق مفسره في نوعه وعدده ، وأنه يعود إلى أقرب مذكور .

وبهذا أرجو أن أكون وفقت لما إليه قصدت ، والله أسأل السداد والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا .

المراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين الدمياطي ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ه – ١٩٩٨م .
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤ه – ١٩٧٤م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق : د. مصطفى النماس، القاهرة ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، بيروت – مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٧ه _ ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج ، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة : ١٣٨٢ه- ١٩٦٣م
- الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور: مهدي المخزومي القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ، بيروت – دار صادر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : يوسف البقاعي ، القاهرة – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت – دار المعرفة ، ١٣٩١ه .
- البلاغة العربية في تفسير الزمخشري للدكتور: محمد أبو موسى، القاهرة– دار الفكر العربي .
- البيان في روائع القرآن للدكتور : تمام حسان القاهرة – عالم الكتب ، الطبعة الثانيه ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٩٦ه – ١٩٧٦م .
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، بيروت – مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الاولى : ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة – مكتبة الكليات الأزهرية .
- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، للطبري ، بيروت – دار الفكر: ١٤٠٨ه– ١٩٨٨م .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي تحقيق : احمد عبد العليم البردوني القاهرة – دار الكاتب العربي ، الطبعة الثالثة : ١٣٨٧ه-١٩٦٧م .
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، بيروت – مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م .

- حاشية الصّبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان ، القاهرة – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري ، تحقيق : يوسف البقاعي ، بيروت – دار الفكر ، الطبعة الاولى ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون، القاهرة - مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
- الخصائص ، لابن جني نحقيق : محمد علي النجار ، بيروت – عالم الكتب .
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق – دار القلم .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، بيروت – دار إحياء التراث العربي .
- السّبعة في القراءات، لابن مجاهد ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، مصر – دار المعارف، الطبعه الثانية : ١٤٠٠ه .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق – دار القلم ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م .
- شرح أبيات سيبويه للنحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، بيروت – عالم الكتب ، مكتبة النهضة العالمية ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ه-١٩٨٦م .
- شرح الألفيَّة لابن النَّاظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، بيروت – لبنان – دار السرور.
- شرح التسهيل ، لابن مالك تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختوم ، القاهرة – هجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ١٤١٠ه-١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الطبعة الاولى : ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت – دار الكتب العلمية .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، بغداد ، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تحقيق : علي محسن عيسى ، بيروت – عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام تحقيق : عبد الغني الدقر ، سوريا – الشركة المتحدة للتوزيع .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا - بيروت – المكتبة العصرية ، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق : د. يوسف حسن عمر ، ليبيا – جامعة قار يونس ، ١٣٩٥ه- ١٩٧٥م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، القاهرة - مكتبة المتنبي .
- صحيح مسلم ، للامام مسلم بن الحجاج , تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى , بيروت – دار احياء التراث العربى.
- ضرائر الشعر ، لـ ابن عصفور , تحقيق : السيد ابراهيم محمد , بيروت-دار الاندلس , الطبعه الثانيه١٩٨٢م ٠
- الضمائر في اللغة العربية . د. محمد عبد الله جبر . القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .
- الضمائر المنعكسة في اللغة العربية ، د. محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ه ١٩٩٠م .
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية . د. صبحي إبراهيم الفقي ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م.
- الفتوحات الإلهيةِ بتوضيح تفسير الجلالين (حاشيه الجمل) لسليمان بن عمر المعروف بالجمل مصر – المطبعه العامره الشرقيه , الطبعه الاولى ١٣٠٣ه .

- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور: مهدي المخزومي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، بيروت – مؤسسة الرسالة .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة – مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، تحقيق :عبد الرزاق المهدي ، بيروت – دار إحياء التراث العربي .
- الكشف والبيان ، للثعلبي النيسابوري ، تحقيق : أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : نظير الساعدي، بيروت- دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى: ١٤٢٢ه– ٢٠٠٢ م .
- اللآلي في شرح أمالي القالي ، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دمشق – دار الفكر ، الطبعة الأولى : ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور ، عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهشام محمد الشاذلي ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى .
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ، تحقيق د . إبراهيم جميل ، السعودية – الدمام – مكتبة المتنبي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، مكة المكرمة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، بيروت – مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٥ه .

- معالم التنزيل ، للبغوي ، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة : ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، و محمد علي النجار ، و عبد الفتاح شلبي ، مصر – الدار المصرية التأليف و الترجمة ، الطبعة الأولى .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، بيروت – عالم الكتب ، الطبعة الأولى : ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي ، القاهرة – شركة العاتك لصناعة الكتاب .
- معجم القراءات ، د. عبد اللطيف الخطيب ، دمشق – دار سعد للطبعة و النشر ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ه – ٢٠٠٢ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دمشق – دارالفكر الطبعة السادسة ١٩٨٥ م .
- مفاتيح الغيب ، للفخر الرازي ، بيروت – دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ه .
- المفصّل ، في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تحقيق : د . علي أبو ملحم ، بيروت – دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دمشق – دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩ه-١٩٧٩م .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤١٥ه ١٩٩٤م .
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا الرياض – دار الرياض للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ١٤٠٤ه ١٩٨٤ م .
- النحو الوافي ، لعباس حسن ، مصر – دار المعارف الطبعة الرابعة ١٩٧١م .

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي تحقيق : عبد الرازق غالب المهدي ، بيروت – دار الكتب العلمية ، ١٤١٥ه- ١٩٩٥م .
- النكت والعيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق/ السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق : أحمد شمس الدين، بيروت – دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ه-١٩٩٨م .

الهوامش والإحالات :

(١) المقتضب : ١٢٨/٤.

(٢) طه : ٦٣ .

(٣) مغني اللبيب : ٢/ ١٠٦.

(٤) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ص١٤٨.

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ص ١٦١ .

(٦) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ص ١٦٣.

(٧) اللغة لفندريس ، ترجمة (الدواخلي والقصاص) ط. لجنة البيان بالقاهرة ١٩٥٠م . ص١٥٧ . نقلا عن : الضمائر في اللغة العربية د. محمد عبد الله جبر ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م . ص ٩ .

(٨) مقاييس اللغة : ٣ / ٣٧١.

(٩) لسان العرب : (ضمر) ٤٩١/٤ .

(١٠) معاني النحو : ٣٩/١.

(١١) راجع : الضمائر في اللغة العربية .د. محمد عبد الله جبر . ص١١- ١٢ .

(١٢) نتائج الفكر: ١٧١.

(١٣) شرح الرضي : ٤٠٢/٢.

(١٤) شرح التسهيل : ١٢٠/١ .

(١٥) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٨٦ .

(١٦) النحو الوافى " ١/ ٢١٧

(١٧)الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي على المنهج العلمي الحديث ، ص ٤٧ ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، ص٤٧ ، والكتابان للدكتور: مهدي المخزومي .

(١٨) شرح شذور الذهب : ١٤٤ - ١٤٥ .

(١٩) شرح الرضي : ٣١٢/٢ ، وحاشية الصبان : ١٦٠/١.

(٢٠) الكتاب ١/ ، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٦ .

(٢١) أي الضمير ، وهذا البحث لن يتناول الضمير من حيث أقسامه المختلفة : البروز والاستتار ، أو الاتصال والانفصال ، أو الموقعية : ضمائر الرفع والنصب والجر ، أو الدلالة: التكلم والخطاب والغيبة .

(٢٢) شرح الرضي : ٣١٣/٢ .

(٢٣) السابق نفسه .

(٢٤) شرح التسهيل: ١١٥/١ .

(٢٥) الكتاب : ٤٨/١-٤٩ .

(٢٦) من الوافر نسب إلى خِداش بن زهير في الكتاب : ٤٨/١ ، والمقتضب : ٩٤/٤ ، وخزانة الأدب : ٢٨٩/٩ ، ونُسب لثروان بن فزارة في خزانة الأدب : ١٩٢/٧ وروايته : (فانّك لا يضّرك بعد عام).

(٢٧) من الطويل في ديوانه : ٤٨١(نسخة الصّاوي ١٣٥٤هـ وهو ليس في نسخةِ دار الكتب العلميّة ، ولا في نسخةِ دار صادر)، وهو في الكتاب: ٤٩/١ ، والمقتضب : ٩٣/٤، وخزانة الأدب ٢٨٨/٩. وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس : ١٨٦/٢ و الخصائص : ٣٧٥/٢ .

(٢٨) الكتاب : ٤٩/١ .

(٢٩) مغني اللبيب : ٦٣٧.

(٣٠) السابق : ٦٣٦- ٦٣٧.

(٣١) شرح الرضي : ٢٠٨/٤ .

(٣٢) السابق: ٢٣٩/٣.

(٣٣) شرح شذور الذهب : ١٧٣ .

(٣٤) راجع : الضمائر المنعكسة في اللغة العربية . د. محمود أحمد نحلة , وقد استنبط قاعدتين إجباريتين تتولد بهما الضمائر المنعكسة ، أجرى عليهما بعض التعديلات لتصبح

القاعدة الأولى : إذا كان مع أفعال القلوب ضمير عائد على الفاعل كان ضميرا منعكسا . والقاعدة الثانية :إذا كان الضمير عائدا على الفاعل أو نائبه في غير أفعال القلوب مسبوقا بكلمة "نفس" أو جمعها "أنفس" أو بكلمة "إيا" كان ضميرا منعكسا . ثم اختصر القاعدتين في قاعدة واحدة إجبارية هي : الضميمة الاسمية التي تطابق ضميمة اسمية أخرى سابقة عليها في جملة واحدة هي ضميمة اسمية . راجع : الضمائر المنعكسة . د. نحلة ص ص٦-٤٠ .

(٣٥) الضمائر المنعكسة في اللغة العربية .د. محمود أحمد نحلة . ص٨ .

(٣٦) من الهزج ، الكتاب ١١١/٢ ،٣٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٤/٢ .

(٣٧) الكتاب ٣٦٦/٢ -٣٦٧ .

(٣٨) السابق ٣٦٨/٢ .

(٣٩) يوسف: ٣٦ .

(٤٠) العلق: ٦ – ٧ .

(٤١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق . د. صبحي إبراهيم الفقي ص١٣٧ .

(٤٢) البروج: ٦ - ٧

(٤٣) النمل : ٤٢ .

(٤٤) التوبة: ١١٤ .

(٤٥) الأصول في النحو : ١٢٥/٢.

(٤٦) مغني اللبيب : ٦٤٢ .

(٤٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٤٨) الصافات :١٦٥.

(٤٩) المائدة: ١١٧.

(٥٠) شرح الرضي : ٣٦٥/٢ و مغني اللبيب : ٦٤٣ .

(٥١) مغني اللبيب : ٦٤٤ - ٦٤٥.

(٥٢) البقرة : ٣٥.

(٥٣) القصص: ٣٩ .

(٥٤) البقرة: ٢٤٩ .

(٥٥) شرح ابن عقيل ٢٣٨/٣.

(٥٦) الكتاب : ٣١/٢، ٣٧٨/٢ ، والأصول في النحو :١١٩/٢.

(٥٧) شرح الرضي :٣٣٣/٢ .

(٥٨) السابق نفسه .

(٥٩) الأنعام : ١٤٨.

(٦٠) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٦ ، وأوضح المسالك :٢٩٣/٣ ، وحاشية الخضري : ٦١٠/٢.

(٦١) الكتاب : ٣٧٩/٢.

(٦٢) شرح التسهيل : ١٢١/١ .

(٦٣) الخصائص : ٢ / ١٩٣

(٦٤) السابق نفسه .

(٦٥) العبيثران نبات طيب الأكل طيب الرائحة (انظر: لسان العرب : ٥٣٣/٤ – عبش).

(٦٦) الخصائص : ١٩٣/٢. والمقصود بقوله : " التسعة " تسعة الأحرف المكونة لكلمة " العبيثران " ، وبالواحد الضمير " الهاء " .

(٦٧) الأحزاب :٣٥.

(٦٨) الإتقان : ٥٤٧/١.

(٦٩) البلاغة العربية : ٩٨/٢.

(٧٠) شرح الكافية ٤٦٥/٢ .

(٧١) الإخلاص: ١.

(٧٢) مغني اللبيب ٢/ ١٠٦ .

(٧٣) علم اللغة النصي .د. الفقي ١/ ١١٦ .

(٧٤) السابق ١/ ١٦١ .

(٧٥) مغني اللبيب ص ٦٥٣ – ٦٦٣.

(٧٦) حاشية الصّبان على شرح الأشموني٩٢/٣ .

(٧٧) شرح الكافية ٣١٠/٢.

(٧٨) الحجر: ٣٠.

(٧٩) البقرة:٢١٧.

(٨٠) آل عمران: ٩٧.

(٨١) شرح الجمل لابن عصفور١/٢٨١ ، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥ وحاشية الصّبان (المتن) : ٣/١٨٥.

(٨٢) البروج : ٤ – ٥.

(٨٣) أوضح المسالك :٣ /٣٦٦ .

(٨٤)حاشية الصبان: ٣/١٨٥.

(٨٥) مغني اللبيب : ٦٥٨.

(٨٦) المائدة : ١١٥.

(٨٧) البقرة : ١٩٧.

(٨٨) مغني اللبيب : ٦٥٩.

(٨٩) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في شرح شواهد مغني اللبيب : ٢ / ٥٥٩ ، والمقاصد النحوية :١ / ٤٩٧ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في حاشية الصبان :١ /٢١٣ ، ومغني اللبيب : ٦٥٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١ / ٤٤٣.

(٩٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :١/١٨٢ .

(٩١) حاشية الصّبان على شرح الأشموني : ٣/٩٢.

(٩٢) الأصول في النحو :١/٦٩ ،٢/٣٠٢ ، وأوضح المسالك :١/١٩٦ ، ٢٠٢ ، وشرح شذور الذهب : ٢٣٥.

(٩٣) شرح الرضي : ٢ / ٤٠.

(٩٤) النساء : ٤٣.

(٩٥) الزمر : ٦٠.

(٩٦) يوسف : ١٤.

(٩٧) الأصول في النّحو: ٢/١٢٤ – ١٢٥ .

(٩٨) مريم: ٢٠

(٩٩) هذا جزء من حديثٍ نبوي قاله الرسول صلى الله عليه وسلّم لعمر بن الخطّاب في شأنِ ابن صيّاد ، وكان سيدنا عمر بن الخطاب في صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلّم. وهو في صحيح مسلم (كتاب الفتن وأشراط السّاعةِ) ٤/٢٢٤٤، وفي فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن رجب : ٣/٢١٨.

(١٠٠) أوضح المسالك : ١/١١٤ ، ٢٦١ .

(١٠١) مغني اللبيب : ٥٧ – ٥٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور :١/٤٤٥- ٤٤٦.

(١٠٢) مغني اللبيب : ٥٨ .

(١٠٣) الخصائص :٢/٢١ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ص ٦٠٦.

(١٠٤) المقتضب : ٤/٢٨٤ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ص ٦٠٦ .

(١٠٥) شرح الرضي : ٢/٣١٠ .

(١٠٦) السابق نفسه

(١٠٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٢١٦ ، مغني اللبيب : ٥٩٣.

(١٠٨) شرح التسهيل ٣/١٨٢ .

(١٠٩) المقتضب : ٤/٢٨٤ .

(١١٠) شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٧ .

(١١١) السابق نفسه .

(١١٢) أوضح المسالك ٣/٣٦٨ ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٢٩.

(١١٣) أوضح المسالك ٣/٣٦٨.

(١١٤) شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

(١١٥) المقتضب ٤/٢٩٦ .

(١١٦) شرح الألفيَّة لابن النَّاظم :٣٩٦.

(١١٧) شرح الجمل لابن عصفور١/٢٨٧ – ٢٨٨ .

(١١٨) الأصول في النحو: ٢/٤٧ .

(١١٩) الخصائص ٢/١٩٢ وشرح المفصل لابن يعيش تحقيق إميل بديع يعقوب :٢/٣١٥.

(١٢٠) من البسيط وهو لزياد بن منقِذ (المرار العدوي) في سر صناعة الإعراب : ١/٢٨٢ وشرح المفصّل لابن يعيش٤/٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٥/٢٤٦ ، ، وضرائر الشعر : ٢٦٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٥ ومغني اللبيب ص ١٩٥ ، وحاشية الصّبان (المتن) ١/١٩٧.

(١٢١) من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه :١٩٠ من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك و يهجو بها يزيد بن المهلّب ، وهو في شرح التصريح : ١/١٠٦ ، وخزانة الأدب : ٥/٢٩٠، وهو منسوب إلى أميّة بن أبي الصلت في الخصائص : ١/٣٠٧ و ٢/١٩٥، ولا يوجد في ديوانه ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٢/٥٧٢، وشرح الرضي : ٢/٤٣٥.

(١٢٢) الفاتحة :٥ .

(١٢٣) يوسف : ٤٠.

(١٢٤) أوضح المسالك : ١١٠/١ ، ١١٢ .

(١٢٥) شرح التسهيل :١٥٠/١ .

(١٢٦) أوضح المسالك : ١١٢/١.

(١٢٧) شرح التسهيل : ١٥٠/١ .

(١٢٨) أوضح المسالك : ١ / ١١٤

(١٢٩) شرح التسهيل١ : /١٥٠.

(١٣٠) أوضح المسالك : ١٧٣/١ .

(١٣١) الفرقان :٤١

(١٣٢) الحديث في مسند الإمام أحمد : ٣٠٦/١ ، ٤١٧/١ ،١٤/٣ ، ٢٥/٣ ، ١٢٥/٣ ، وفي شرح صيح البخاري ، لابن بطال : ٥ / ٢٤٧، ٥ / ٢٥١.

(١٣٣) أوضح المسالك ١٧٦/١.

(١٣٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/١٨٤.

(١٣٥) السابق نفسه.

(١٣٦) شرح الرضي : ٢٥/٣ .

(١٣٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور :١/ ١٨٢ - ١٨٣.

(١٣٨) شرح الرضي : ٢٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٣/١.

(١٣٩) مريم: ٦٩.

(١٤٠) المساعد على تسهيل الفوائد : ١٥٤/١.

(١٤١) المؤمنون:٣٣

(١٤٢) ارتشاف الضرب : ١٠٢٠/٢، والتذييل و التكميل : ٧٧/٣ ، وأوضح المسالك : ١٧٦/١.

(١٤٣) ارتشاف الضرب :١٠٢٠/٢ ، والتذييل و التكميل : ٧٧/٣ .

(١٤٤) البيت من الوافر وهو لحاتم الطّائي كما في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٦٤، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق :عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ

/ ١٩٨٦ م ، دار الكتاب العربي – بيروت، وشرح التصريح :١٧٧/١ وحاشية الصبان : ٢٥٢/١ ،وتوضيح المقاصد : ١ /٤٥٩ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك١٧٨/١.

(١٤٥) أوضح المسالك١ :/١٧٧ وحاشية الصبان : ٢٥٣/١.

(١٤٦) المقاصد النحوية ٢٧٠/١ وشرح التصريح : ١٧٧/١.

(١٤٧) شرح المفصل لابن يعيش:٢٣٣/١ ، و المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٣٢/١ .

(١٤٨) من الوافر غير معروف في الكتاب :٨٦/١ وشرح الرضي :٢٣٩/١ والمساعد على تسهيل الفوائد٢٣٢/١ و خزانة الأدب ٣٦٦/١ ، ١٧٠/٥ ، ٦ / ٢٧٣، والجمل في النحو : ٦٦.

(١٤٩) المساعد على تسهيل الفوائد٢٣٢/١ .

(١٥٠) الكتاب ٨٦/١ .

(١٥١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٢/١ .

(١٥٢) شرح المفصّل لابن يعيش ٢٣٣/١ .

(١٥٣) التذييل والتكميل : ٤١/٤.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٣٥٧/١ .

(١٥٦) من الخفيف وهو في ديوانه : ١٨٩ وهو في الكتاب : ٢/ ١٠٩ وهمع الهوامع : ٣٥٢/١ وخزانة الأدب :١٠٨/٦ ، ١١٥ ، ١١٧. وهو بلا نسبة في الكتاب : ٣١٥/٢ والمقتضب : ٤٢/١ ومغني اللبيب : ٣٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٣/١ وحاشية الصبان(المتن)١ :/٢٤٩ .

(١٥٧) شرح أبيات سيبويه للنحاس :١٢٣ و المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٣/١ .

(١٥٨) أبيات سيبويه للنحاس :١٢٣.

(١٥٩) البيت من الوافر وهو للحارث بن كلدة في الكتاب :٨٨/١ ، ولجريرفي القاصد النحوية :٤ / ٦٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس :٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٢.

(١٦٠) الكتاب : ٨٨/١ .

(١٦١) البقرة: ٤٨.

(١٦٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢٢١/١ و الخصائص : ٤٧٣/٢ .

(١٦٣) الكتاب :٣٨٦/١ وإعراب القرآن للنحاس :٢٢١/١ والخصائص :٤٧٢/٢.

(١٦٤) مغني اللبيب : ٦٥٦ وحاشية الصبان (المتن) : ٢٨٥/٢.

(١٦٥) شرح الكافية :٤ /٣٧٥ .

(١٦٦) من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ و روايته :(فلو كنت ظبيا إذن ما حبستني و لكن زنجيًا غليظًا مشافره) وهو في الكتاب :٢/ ١٣٦ والأصول في النحو: ٢٤٧/١ ولسان العرب :٤١٩/٤ (شفر) وخزانة الأدب:٣٩٩/١٠ ، ٤٤٤ وعجزه (عظيم المشافر) وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٥٨ والإنصاف :١٤٨/١ ومغني اللبيب :٣٨٤ وهمع الهوامع ٤٩٦/١.

(١٦٧) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور٤٤٢/١ .

(١٦٨) البيت من الطويل لابن صريم اليشكري في الكتاب : ١٣٤/٢، والأصول في النحو:٢٤٥/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٤/١ ، وشرح التصريح ٢٣٤/١ ، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١٦٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٢٠/٢ ، ومغني اللبيب : ٥١ ، وأوضح المسالك : ١ /٣٦٢، وشرح شذور الذهب :٣٦٧.

(١٦٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٤٤٦/١ .

(١٧٠) شرح الكافية : ٣٧١/٤ .

(١٧١) النور : ١.

(١٧٢) البحر المحيط : ٣٩٢/٦.

(١٧٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤٤/٢.

(١٧٤) البحر المحيط :٦ /٣٩٣.

(١٧٥) السابق نفسه : ٦ / ٣٩٣.

(١٧٦) الفرقان : ٥٢

(١٧٧) النحو الوافي :٢٦٢/١ -٢٧١.

(١٧٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :١٩٠/١.

(١٧٩) عبس:١١ ، ١٢

(١٨٠) الكشف والبيان: ١٣١/١٠ ومفاتيح الغيب:٣١ / ٥٣ والجامع لأحكام القرآن : ١٩ /٢١٥ وروح المعاني : ٤١/٣٠- ٤٢ .

(١٨١) مفاتيح الغيب : ٣١ / ٥٣.

(١٨٢) الكشف والبيان :١٣١/١٠، والبحر المحيط : ٤١٩/٨ ، وروح المعاني : ٤٢/٣٠.

(١٨٣) التبيان في إعراب القرآن : ١٢٧١/٢.

(١٨٤) معاني القرآن :٣ /٢٣٦.

(١٨٥) الكشاف :٧٠٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢١٥/١٩، والبحر المحيط ٤٢٠/٨، وروح المعاني :٤٢/٣٠.

(١٨٦) روح المعاني : ٤١/٣٠.

(١٨٧) السابق : ٤٢/٣٠.

(١٨٨) البقرة:٧٤

(١٨٩) قراءة الجمهور ((يتفجر منه)) ، والضمير محمول على لفظ (ما) ، وقرأ أبي والضحاك ((يتفجر منها)) ، حملا على الحجارة ، انظر : معجم القراءات :١ /١٣١ ، ومعاني القرآن للفرَّاء :٤٩/١ ، والمحرر الوجيز:١٤٧/١.

(١٩٠) البحر المحيط :٤٣١/١

(١٩١) السابق نفسه.

(١٩٢) الأنبياء :٨٢.

(١٩٣) الخصائص : ٤١٩/٢ ، والمحرر الوجيز: ١١٤/٤ ، والبحر المحيط :٣٠٩/٦.

(١٩٤) آل عمران:١٦٥

(١٩٥) البحر المحيط :١١٢/٣.

(١٩٦) البقرة:١٨١

(١٩٧) البقرة : ١٨٠.

(١٩٨) مشكل إعراب القرآن:١٢١/١، والكشف والبيان:٥٨/٢، والكشاف: ٢٥٠/١، والمحرر الوجيز :٢٣٦/١، والتبيان في إعراب القرآن :١٤٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٥٨ ، والبحر المحيط : ٢٦/٢.

(١٩٩) جامع البيان: ٣٩٦/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه :٢٥١/١ ، والجامع لأحكام القرآن :٢ / ٢٥٨ .

(٢٠٠) الفتوحات الإلهيةِ١/١٤٥.

(٢٠١) الإتقان :٣٤٢/٢.

(٢٠٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٨٩/١.

(٢٠٣) البقرة:٦٢.

(٢٠٤) المحرر الوجيز١٣٧/١ والبحر المحيط٤٠٥/١.

(٢٠٥) الأعراف:٤.

(٢٠٦) التحرير والتنوير: ٨ /١٦.

(٢٠٧) البقرة: ٨.

(٢٠٨) البقرة:١٧.

(٢٠٩) معاني القرآن للفراء :١٥/١، والتبيان :١ /٣٢ ، والبحر المحيط :٢١٠/١

(٢١٠) من الطويل في ديوانه : ٦٢٨ وروايته (واثقتني) ، وفي الكتاب :٤١٦/٢، ومعاني القرآن للفراء :٢/ ١١١ ، والكامل في اللغة والأدب : ٤٧٣/١، والأصول في النحو: ٣٩٧/٢ ، والخصائص : ٤٢٢/٢ ، والمفصّل:١٨٧ ، وشرح المفصَّل للخوارزمي الموسوم بالتخمير :٢١١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن= =هشام : ٤١٥ ، وهو بلا نسبة في الكامل : ٤٧٨/١ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ،٢٥٣/٣، وشرح الجمل لابن عصفور:١٨٨/١ ،وحاشية الصبان (المتن) ٢٤٧/١.

(٢١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :١٨٨/١.

(٢١٢) الأنعام:١٣٩

(٢١٣) البحر المحيط :٤ /٢٣٤.

(٢١٤) الكشاف٦٧/٢ -٦٨.

(٢١٥) محمَّد : ١٦.

(٢١٦) البحر المحيط :٢٣٤/٤.

(٢١٧) الخصائص :٤٢٠/٢.

(٢١٨) البيت من البسيط للفرزدق في الخصائص : ٣١٤/٣ ، وتخليص الشواهد :٦٥ – ٦٦، وشرح التصريح ٧٠٩/١ وليس في ديوانه، وهو للفرزدق أو جرير في لسان العرب(سكف) : ١٥٦/٩، وليس في ديوانهما ، وبلا نسبةٍ في الخصائص :٤٢١/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح : ١ / ٤٠٦ والإنصاف ٣٦٥/٢ وشرح المفصَّل لابن يعيش تحقيق : إميل بديع يعقوب : ١٥٩/١، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، ومغني اللبيب ص٢٦٩ ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٢١٩) الخصائص :٤٢١/٢.

(٢٢٠) لقمان: ٦ -٧ .

(٢٢١) البحر المحيط :٧ /١٨٠.

(٢٢٢) الطلاق : ١١ .

(٢٢٣) روح المعاني :٢١/٨٠.

(٢٢٤) الطلاق: ١١.

(٢٢٥) البحر المحيط :٨/٢٨٣.

(٢٢٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/١٩٠.

(٢٢٧) البحر المحيط :٨ /٢٨٣.

(٢٢٨) التذييل والتكميل :٢/٢٥٤ وهمع الهوامع: ١/٢٦٣.

(٢٢٩) شرح التسهيل: ١/١٥٦ وهمع الهوامع : ١/٢١٨.

(٢٣٠) الكهف:: ٥

(٢٣١) الكتاب : ١/٧٩.

(٢٣٢) السابق : ١/٤٨.

(٢٣٣) من الوافر وهو لخِداش بن زهير وسبق تخريج البيت : ٢٦٨ .

(٢٣٤) مغني اللبيب : ٦٣٧.

(٢٣٥) الإخلاص : ١.

(٢٣٦) الحج : ٤٦.

(٢٣٧) همع الهوامع : ١/٢٧٣.

(٢٣٨) شرح الرضي على الكافية : ٢ /٤٦٥ .

(٢٣٩) مغني اللبيب : ٦٣٧ .

(٢٤٠) السابق نفسه .

(٢٤١) النساء: ٤٣.

(٢٤٢) الكشف والبيان :٣/٣١٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ٢٦٨.

(٢٤٣) فتح القدير ١/٧٠٥ ، والتحرير والتنوير : ٤/١٣٩.

(٢٤٤) الكشاف ١//٥٤٧ – ٥٤٨ ، والبحر المحيط :٣/٢٦٩ ، وروح المعاني :٥/٤٣.

(٢٤٥) الفتوحات الإلهيّة : ١/٣٨٥ .

(٢٤٦) الدّر المصون :٦٩٢/٣ ، والفتوحات الإلهية :٣٨٥/١.

(٢٤٧) انظر: همع الهوامع ٢١٨/١.

(٢٤٨) شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٦/١ ، وحاشية الصبان : ١٦٠/١.

(٢٤٩) قال الصبان: "وقال الدماميني: (وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافًا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل). " حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ١٦١ .

(٢٥٠) شرح التسهيل :١٥٧/١.

(٢٥١) السابق نفسه.

(٢٥٢) مفاتيح الغيب للرازي : ٢٠/٧.

(٢٥٣) البرهان في علوم القرآن : ٣٩/٤ .

(٢٥٤) الإتقان : ٥٥٠/١ .

(٢٥٥) البقرة : ٤٨.

(٢٥٦) الأنعام : ٧٠.

(٢٥٧) آل عمران : ٩١.

(٢٥٨) معالم التنزيل ١ / ٩٠.

(٢٥٩) مفاتيح الغيب :٣/ ٥٣.

(٢٦٠) التحرير والتنوير ١ / ٤٦٩.

(٢٦١) الكشاف ١ / ١٦٥.

(٢٦٢) البحر المحيط ١ : / ٣٤٨ .

(٢٦٣) روح المعاني: ١ / ٢٥٢ .

(٢٦٤) الكشاف : ١ / ١٦٥.

(٢٦٥) البحر المحيط : ١ / ٣٤٨ .

(٢٦٦) روح المعاني : ١ / ٢٥٢ .

(٢٦٧) السابق نفسه .

(٢٦٨) الدر المصون :١ / ٣٣٨.

(٢٦٩) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين :١ / ٤٩ .

(٢٧٠) التبيان :١ / ٦٠.

(٢٧١) السّبعة :١/١٥٥ ، والتيسير في القراءات السبع : ٦٠ ، وحجة القراءات :١/٩٥ ، وإتحاف فضلاء البشر١٧٧ ، ومعجم القراءات : ١ / ٩٤ – ٩٥.

(٢٧٢) معجم القراءات : ١ / ٩٤.

(٢٧٣) معجم القراءات :١/٩٥.

(٢٧٤) الأنعام:٨٣ – ٨٦.

(٢٧٥) معاني القرآن للفراء :١/ ٣٤٢ ، وجامع البيان : ١١ / ٥٠٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٦٩ ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٥٩ ، والتبيان١ / ٥١٥.

(٢٧٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج : ٢ / ٥٦٢ ، ونظم الدرر٢ / ١٠٣٨.

(٢٧٧) الجن : ٦.

(٢٧٨) مفاتيح الغيب :٣٠/ ١٣٨.

(٢٧٩) البحر المحيط : ٨ / ٣٤٢ .

(٢٨٠) السابق : ٨ / ٣٤١.

(٢٨١) الكشاف :٤ / ٦٢٦.

(٢٨٢) أنوار التنزيل :٢ / ٥٣٤ .

(٢٨٣) نظم الدرر : ٨ / ١٨٦ .

(٢٨٤) روح المعاني : ٢٩ / ٨٥.

(٢٨٥) البحر المحيط : ٨ / ٣٤١ .

(٢٨٦) قواعد الترجيح عند المفسرين : ٢ / ٦١٣ .

(٢٨٧) العنكبوت:٣٣

(٢٨٨) جامع البيان : ٢٠ / ٣٢.

(٢٨٩) الكشف والبيان : ٧ / ٢٧٨.

(٢٩٠) معالم التنزيل :٦ / ٢٤١.

(٢٩١) المحرر الوجيز: ٤ / ٣٦٩.

(٢٩٢) نظم الدرر ٥ / ٥٥٦ .

(٢٩٣) تفسير ابن عباس : ٢٨٦

(٢٩٤) جامع البيان : ٢٠ / ٣٢.

(٢٩٥) الدر المنثور :٦ / ٤٦٢.

(٢٩٦) الأنعام : ٩٩

(٢٩٧) لسان العرب :٨/٤١٥(ينع).

(٢٩٨) البيان في روائع القرآن : ١٤٠ .

(٢٩٩) آل عمران:٣٠

(٣٠٠) البحر المحيط :٢ /٤٤٥ .

(٣٠١) الكشف والبيان : ٣ / ٥٠.

(٣٠٢) البحر المحيط : ٢ / ٤٤٥.

(٣٠٣) روح المعاني : ٣ / ١٢٦.

(٣٠٤) الدر المصون : ٣ / ١١٧.

(٣٠٥) الكشاف :١ / ٣٨١.

(٣٠٦) روح المعاني : ٣ / ١٢٧.

(٣٠٧) البحر المحيط : ٢/٤٤٥ .

(٣٠٨) الإسراء : ٢

(٣٠٩) مفاتيح الغيب : ٢٠/ ١٢٣.

(٣١٠) نظم الدرر: ٤ /٣٣٣ .

(٣١١) الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٢١٢ .

(٣١٢) البحر المحيط : ٦ / ٧ .

(٣١٣) الدر المصون : ٧ / ٣٠٩.

(٣١٤) روح المعاني : ١٥ / ١٤ .

(٣١٥) النكت و العيون : ٣ / ٢٢٧ ، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ) ، تحقيق/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

(٣١٦) المحرر الوجيز : ٣ / ٤٤٣.

(٣١٧) الإسراء : ١

(٣١٨) البقرة: ٢٥٩

(٣١٩) معجم القراءات : ١ / ٣٧٠ .

(٣٢٠) الكشف والبيان : ٢ / ٢٤٧.

(٣٢١) مفاتيح الغيب :٧ / ٣٢.

(٣٢٢) معالم التنزيل : ١ / ٣٢٠.

(٣٢٣) معجم القراءات : ١ / ٣٧٠

(٣٢٤) البحر المحيط : ٢ / ٣٠٤ .

(٣٢٥) تفسير البيضاوي : ١ / ٥٦١.

(٣٢٦) روح المعاني : ٣ /٢٢ .

(٣٢٧) البيت من الكامل لسلمى بن ربيعة كما في اللآلي في شرح أمالي القالي : ١ / ١٧٣ ، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية – بيروت ، وبلا نسبة في الكشف والبيان :٢٤٧/٣ ، ومفاتيح الغيب :٣٢/٧ ، والبحر المحيط : ٣٠٤/٢ ، ومعجم القراءات :٣٧٠/١.

(٣٢١) البحر المحيط : ٢ / ٣٠٤ .